وضع اللاجئات السوريات في مصر والأردن ولبنان
وأولوياتهن للعودة الطوعية إلى الوطن

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

الوكالة الايطالية
للتنمية والتعاون

REPVBBLICA ITALIANA

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL2.GPID/2022/TP.20

وضع اللاجئات السوريات في مصر والأردن ولبنان
وأولوياتهن للعودة الطوعية إلى الوطن

© 2022 الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير هي للمؤلفين ولا تمثل بالضرورة آراء الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

وليس في التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمم المتحدة أو أي من المنظمات المذكورة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

والهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه الوثيقة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

منشورات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

22-00956

الرسائل الرئيسية

يدعو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 و أجندة المرأة والسلام والأمن إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار. ويشمل ذلك مراعاة آراء النساء السوريات ووجهات نظرهن بشأن مستقبل الجمهورية العربية السورية وأولوياتهن للعودة الطوعية إلى الوطن.

أثرت الصدمات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 بشدة على اللاجئات السوريات والمجتمعات المضيفة في مصر والأردن ولبنان. وتعاني العديد من الأسر اللاجئة من زيادة تعرضها لانعدام الأمن الغذائي، والآثار السلبية المرتبطة بالجائحة على سبل العيش، وتفاقم صعوبة تلبية احتياجاتها الأساسية.

العودة الطوعية للاجئات السوريات اللواتي يعشن في لبنان ومصر إلى الجمهورية العربية السورية خيار لا يصلح سوى للبعض، في حين قالت اللاجئات اللواتي يعشن في الأردن إنهن يأملن في العودة إلى الجمهورية العربية السورية يوماً ما.

شددت اللاجئات السوريات على أن الخوف وانعدام المساءلة عن الجرائم والتعديات التي ارتكبتها جميع الأطراف المتحاربة هي المانع الأساسي لعودتهن. ويضاف إلى ذلك محدودية الفرص الاقتصادية، ما من شأنه التأثير على قدرتهن على تحمل تكاليف الاحتياجات الأساسية، والتعليم، وخدمات الرعاية الصحية لأنفسهن ولأسرهن. فضلاً عن أن المخاوف المتعلقة بالسلامة والأمن، بما في ذلك ما له علاقة بالمساواة بين الجنسين والعنف القائم على النوع الاجتماعي، فضلاً عن التمييز في القوانين، تجعل العودة إلى الجمهورية العربية السورية شبه مستحيلة في الوقت الحاضر.

شكر وتقدير

أجرت البحوث الميدانية لهذه الورقة الفنية ندى دروزة، مديرة مركز المرأة في الإسكوا، ونادیا خليفة، المستشارة الإقليمية في مجال المساواة بين الجنسين، ومنار زعيتر، المستشارة في مجال المساواة بين الجنسين في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). تولّت كتابة التقرير نادیا خليفة تحت إشراف مهريناز العوضي، مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة. وساهمت دينا ملحم، مديرة برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا NAFS، ودينا ضانيف ريشاني، مساعدة لشؤون البحوث في برنامج NAFS، وندى دروزة ومنار زعيتر في تنقيح الوثيقة، بالإضافة إلى مراجعتها من قبل خبراء مستقلين.

وتتوجه الإسكوا بالشكر إلى المنظمات النسائية في الأردن ولبنان التي ساعدت في تيسير البحث الميداني. كما تتقدّم بالشكر إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية في مصر لمشاركة خبراتها ومعارفها وتجاربها في الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات اللاجئات السوريات.

وأخيراً، فإن الإسكوا مدينةٌ للاجئات السوريات في لبنان والأردن اللواتي أسهمن إسهاماً كبيراً في نتائج وتوصيات هذا التقرير. كما تود أن تعرب عن امتنانها لما قدمته الحكومة الإيطالية من مساهمات سخيّة لدعم نشاط الإسكوا بشأن المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية.

المحتويات

ص. 3 **الرسائل الرئيسية**

ص. 4 **شكر وتقدير**

ص. 5 **المحتويات**

ص. 6 **مقدمة**

ص. 8 **المنهجية**

ص. 9 **المصطلحات**

ص. 10 **1. معلومات أساسية**

ص. 10 ألف. اللاجئون السوريون في مصر

ص. 11 باء. اللاجئون السوريون في الأردن

ص. 11 جيم. اللاجئون السوريون في لبنان

ص. 13 **2. جائحة كوفيد-19 وهشاشة المجتمعات المضيفة في مصر والأردن ولبنان**

ص. 15 **3. وضع اللاجئات السوريات وتجاربهن في البلدان المضيفة**

ص. 15 ألف. اللاجئات السوريات في مصر

ص. 16 باء. اللاجئات السوريات في الأردن

ص. 17 جيم. اللاجئات السوريات في لبنان

ص. 19 **4. العودة إلى الوطن: خيار ليس في متناول الجميع**

ص. 19 ألف. عودة اللاجئين السوريين، لمحة بالأرقام

ص. 19 باء. وجهات نظر اللاجئات السوريات حول العودة إلى الوطن

ص. 21 جيم. المخاوف المتعلقة بسلامة وأمن النساء وأسرهن

ص. 21 دال. الافتقار إلى الضروريات الأساسية

ص. 22 هاء. افتقاد النساء للفرص الاقتصادية

ص. 23 واو. التمييز القائم على النوع الاجتماعي

ص. 23 زاي. العنف ضد المرأة والفتاة

ص. 24 حاء. القدرة على الحصول على الأراضي والممتلكات

ص. 25 طاء. الحصول على الرعاية الصحية ورعاية الصحة الإنجابية

ص. 25 ياء. نظام تعليمي متصدع

ص. 26 كاف. النساء المسنات

ص. 27 لام. النساء ذوات الإعاقة

ص. 28 **5. الخلاصة والتوصيات**

ص. 28 ألف. الخلاصة

ص. 28 باء. التوصيات

ص. 31 **المراجع**

مقدمة

في عام 2022، صنّف مؤشر السلام العالمي الجمهورية العربية السورية كثالث أقل دولة سلاماً في العالم. حيث احتلت الجمهورية العربية السورية المرتبة 161 من أصل 163 بلداً، متقدمة قليلاً على اليمن وأفغانستان. ويقيس مؤشر السلام العالمي حالة اتسام البلدان بالسلام على أساس 23 مؤشراً نوعياً وكمياً. وعلى مقياس من 1 إلى 5، حيث المرتبة 1 هي الأكثر اتساماً بالسلام. سجّلت الجمهورية العربية السورية المرتبة الخامسة أو ما يقرب منها في مؤشرات تشمل النزاع الداخلي المنظم، والنازحين، والعلاقات مع البلدان المجاورة، والنشاط الإرهابي، والجرائم العنيفة، والوفيات الناجمة عن النزاع، وعدم الاستقرار السياسي[1].

وعلى مدى اثني عشر عاماً من النزاع في الجمهورية العربية السورية، أسفرت الأزمة عن مقتل أكثر من 350,000 شخص، ونزوح ما يقرب من ستة ملايين شخص داخلياً، وأدت إلى لجوء أكثر من خمسة ملايين إلى البلدان المجاورة[2]. وقد لحقت أضرار جسيمة بالبنية التحتية في الجمهورية العربية السورية، شملت المنازل، والمدارس، والمستشفيات والمراكز الصحية، ومحطات الطاقة، وشبكات المياه[3]. ويستمر اقتصاد البلاد في التدهور مع انخفاض قيمة العملة وارتفاع أسعار المواد الغذائية والمنتجات والمواد الأساسية. وتسبب قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا لعام 2019 إلى زعزعة استقرار الظروف الهشة أصلاً، مما أدّى إلى انخفاض قيمة الليرة السورية بنحو 36 في المائة وتفاقم انعدام الأمن الغذائي. ويضاعف من هذه الظروف المتدهورة التكاليف الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، حيث أثّرت بشكل خطير على البلدان المتأثرة بالنزاعات، مثل الجمهورية العربية السورية والبلدان المجاورة التي استضافت ملايين اللاجئين السوريين منذ عام 2011[4].

وشهدت الأعمال القتالية داخل الجمهورية العربية السورية شيئاً من الهدوء منذ عام 2020 مع استعادة الحكومة السيطرة على أكبر منطقة داخل الأراضي السورية. وتسيطر سلطات الأمر الواقع على الشمال الشرقي والشمال الغربي من الجمهورية العربية السورية. وفي الشمال الشرقي، وخاصة في المناطق المتاخمة لنهر الفرات، تسيطر قوات سوريا الديمقراطية على المنطقة[5]. وقد دعت الأمم المتحدة الشركاء الدوليين المانحين للمعونات إلى الاستثمار في الجمهورية العربية السورية عن طريق تكثيف جهود التعافي المبكر، وتقديم المعونة الإنسانية للمساعدة في تخفيف معاناة الملايين من الناس داخل الجمهورية العربية السورية واللاجئين في البلدان المجاورة[6].

ويشير قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 لعام 2000 بشأن المرأة والسلام والأمن إلى الآثار

1 Vision of Humanity (2022).
2 التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لعام 2022، A/HRC/50/4.
3 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2020.
4 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2022أ.
5 مركز جسور للدراسات، 2021.
6 United Nations (2022).

الجائرة للنزاع على حياة النساء والفتيات، وهو يعيد التأكيد على الأدوار الحيوية التي يمكن للمرأة أن تضطلع بها في منع نشوب النزاعات وحلها، ويدعو إلى مشاركة المرأة في جهود بناء السلام والاستجابة الإنسانية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ويدعو القرار 1325 والقرارات التسعة اللاحقة التي تشكل أجندة المرأة والسلام والأمن إلى اتخاذ تدابير الحماية والوقاية للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له. كما تدعو هذه القرارات إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات[7]، ويشمل ذلك آراء النساء السوريات ووجهات نظرهن بشأن مستقبل الجمهورية العربية السورية والشروط اللازمة للعودة إلى الوطن.

تدعم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الدول الأعضاء في المنطقة العربية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن بين أولوياتها العمل مع الحكومات العربية للنهوض بأجندة المرأة والسلام والأمن من خلال وضع السياسات ذات الصلة. وفي عام 2021، نشرت الإسكوا موجزين للسياسات حول الوضع الاجتماعي والقانوني للنساء السوريات اللاجئات في لبنان والأردن واحتياجاتهن الإنمائية، دعماً منها للبلدان المضيفة في ما تبذله من جهود الدعوة[8].

وتشكّل هذه الوثيقة امتداداً لهذين الموجزين لعام 2021، وهي تعرض نتائج الأنشطة الميدانية التي تمّت في مصر والأردن ولبنان للتحقق من التحديات التي تواجهها اللاجئات السوريات في أعقاب جائحة كوفيد-19[9]. ويسعى هذا التقرير أيضاً إلى فهم أفضل لوجهات نظر اللاجئات بشأن العودة الطوعية إلى الوطن، وفهم شواغلهن واحتياجاتهن في حال رغبن في العودة إلى الجمهورية العربية السورية. وتُسلِّط هذه الوثيقة الضوء أيضاً على الاحتياجات المتعددة الجوانب للنساء المسنات والنساء ذوات الإعاقة، حيث يرافق هذه الوثيقة منتجان معرفيان مفصّلان عن النساء المسنات والنساء ذوات الإعاقة، وهما يشكلان حزمة كاملة من المنتجات المعرفية حول اللاجئات السوريات.

وتتضمن هذه الورقة توصيات في مجال السياسة العامة موجهة إلى حكومة الجمهورية العربية السورية للاسترشاد بها في إعداد الأحكام المتصلة بالمساواة بين الجنسين، وتعميمها في سياسات وبرامج التعافي المبكر وإعادة الإعمار. وتشمل هذه التدابير زيادة الدعم المقدم لتمثيل المرأة ومشاركتها في عمليات صنع القرار، وزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة وتوفير سبل كسب الرزق، والتعجيل بالجهود الرامية إلى التعامل مع جميع أشكال العنف ضد المرأة والتصدي لها، وزيادة فرص حصول الفتيات على التعليم، ولا سيما في المناطق الريفية، وتعزيز القدرة على الحصول على خدمات الرعاية الصحية والصحة الإنجابية.

7 Women's International League for Peace and Freedom (WILPF), n.d.
8 الإسكوا، 2021أ. الإسكوا، 2021ب.
9 المرجع نفسه.

المنهجية

تستند هذه الورقة الفنية إلى بحوث ثانوية تتعلق بوضع اللاجئات السوريات في الأردن ولبنان ومصر. واستُكمِلت البحوث المكتبية بمشاورات مباشرة مع أكثر من 200 لاجئة سورية في الأردن ولبنان لفهم أفضل لظروفهن الحالية واحتياجاتهن على صعيد العودة إلى الوطن. وأجريت حوارات مع اللاجئات السوريات في شمال لبنان من خلال مجموعات التركيز، وتحديداً في عكار وطرابلس، وفي بلدتي ببنين وشتورا في منطقة البقاع. وعقدت نقاشات مماثلة لمجموعات التركيز في منطقة الكرك في جنوب الأردن. وتركزت النقاشات على أفكار النساء ووجهات نظرهن بشأن العودة الطوعية إلى الوطن، بهدف توثيق شواغلهن واحتياجاتهن في حال رغبن في العودة.

وفي حزيران/يونيو 2022، أجرت الإسكوا مقابلات مع الجهات الفاعلة الرئيسية في مدينة القاهرة في مصر، من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، من أجل إثراء البحوث الثانوية بالمعارف والخبرات المباشرة التي تزخر بها الوكالات العاملة على أرض الواقع في القاهرة وغيرها من المحافظات في مصر. كما عُقد في عام 2022 اجتماعان لأغراض الدعوة مع اللجنة الدستورية السورية لعرض النتائج المتعلقة باحتياجات المرأة السورية في الأردن ولبنان، وشواغل المرأة والأولويات لعودتها.

تنقسم هذه الورقة إلى خمسة أجزاء رئيسية. يعرض الجزء الأول معلومات أساسية موجزة عن وضع اللاجئين السوريين في البلدان الثلاثة. ويقدم الجزء الثاني معلومات عن آثار جائحة كوفيد-19 وغيرها من الأزمات والتحديات التي يواجهها اللاجئون السوريون في مصر والأردن ولبنان. ويتناول الجزء الثالث وضع النساء السوريات وتجاربهن تحديداً داخل البلدان المضيفة الثلاثة التي شملتها الدراسة. ويستعرض الجزء الرابع رغبات النساء على صعيد العودة الطوعية إلى الوطن وشواغلهن الرئيسية بشأن العودة المحتملة أو النهائية إلى الجمهورية العربية السورية. وأخيراً، يقدّم الجزء الخامس توصيات سياساتية حول الاحتياجات المتعلقة بإعادة اللاجئات إلى الوطن، من أجل دعم الجهود التي تدعو إلى تبني مبادرات السياسة العامة والتي تستهدف حكومة الجمهورية العربية السورية وأصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين المسؤولين عن جهود الإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار في الجمهورية العربية السورية.

المصطلحات

تستخدم هذه الوثيقة مصطلح الإعادة إلى الوطن على النحو الذي حددته اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي، بمعنى العودة الطوعية للاجئين إلى الوطن بما يجسّد المبادئ الأساسية للقانون الدولي والممارسات الدولية[10]. ووفقاً للفقرة (ب) من الاستنتاج الذي أقرّته اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والثلاثين «ينبغي ألا تتم إعادة اللاجئين إلى أوطانهم إلا بناءً على رغبتهم التي يعبرون عنها بحرية؛ وينبغي دائماً احترام الطابع الطوعي والفردي لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم وضرورة أن يتم ذلك في ظل ظروف من السلامة المطلقة، ويفضّل أن يكون ذلك في مكان إقامة اللاجئ في بلده الأصلي»[11]. ويستخدم مصطلحا «الإعادة إلى الوطن» و«العودة» كمترادفين في هذه الوثيقة.

10 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 1985.
11 المرجع نفسه.

1. معلومات أساسية

تُقدِّر الأمم المتحدة أن أكثر من 350,000 شخص لاقوا حتفهم ونزح أكثر من ستة ملايين سوري داخلياً منذ بداية الأزمة في الجمهورية العربية السورية في آذار/مارس 2011. وقد التمس أكثر من خمسة ملايين سوري اللجوء في بلدان أخرى، معظمهم في البلدان المجاورة مثل الأردن، وتركيا، والعراق، ولبنان، ومصر[12].

وتستضيف تركيا الجزء الأكبر من اللاجئين السوريين وتقدر نسبتهم بنحو 65 في المائة من مجموع اللاجئين، تليها لبنان بنسبة 15 في المائة، والأردن بنسبة 12 في المائة. وتستضيف مصر 2,5 في المائة من مجموع اللاجئين السوريين ويقدر عددهم بنحو 141,303 شخص[13].

وفي جميع هذه البلدان، لا تعكس الأرقام سوى أعداد اللاجئين المسجلين رسمياً لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولا تأخذ في الاعتبار عدد اللاجئين غير المسجلين لدى المفوضية والمقيمين في البلاد بصورة قانونية أو غير قانونية.

ألف. اللاجئون السوريون في مصر

من بين البلدان الثلاثة الواردة في هذه الورقة، تستضيف مصر أقل عدد من اللاجئين السوريين، ويشكل هؤلاء أكثر من نصف اللاجئين في البلاد[14]. ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تشكّل مصر بلد عبور ومقصد للاجئين السوريين، ولكن وفقاً لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، يرغب غالبية اللاجئين في مصر في الهجرة إلى أماكن أخرى. إذ أن مصر بالنسبة للبعض لم تكن بالأصل وجهتهم الأولية لالتماس اللجوء، وبعض العائلات دخلت مصر عبر الحدود الجنوبية مع السودان، ولا تزال موجودة بشكل غير قانوني في البلاد. ومع ذلك، أشار الأشخاص الذين تم الحديث معهم أن مصر وجهة مرغوبة أكثر من غيرها بالنسبة للاجئين السوريين، ذلك إنها أقل قابلية للتأثر بالعوامل الخارجية نظراً لاستقرارها السياسي والاقتصادي مقارنة بلبنان والأردن[15].

ووفقاً لبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يبلغ عدد النساء في صفوف اللاجئين أكثر من 67,000 امرأة، مقارنة بحوالي 42,000 رجل. وتشير الأدلة غير الموثقة من منظمات المجتمع المدني التي تقدّم خدمات للاجئين إلى أن عدد اللاجئين

12 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2021.

13 Syria UNHCR, 2022a.

14 تستضيف مصر لاجئين ومهاجرين من 65 جنسية بما في ذلك من إثيوبيا وإريتريا وجنوب السودان والعراق واليمن. مقابلة أجرتها الإسكوا مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مصر.

15 مقابلة أجرتها الإسكوا مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، مصر.

السوريين في مصر يتجاوز بكثير أرقام الأمم المتحدة ويقدر بمئات الآلاف، بينما يشير آخرون إلى أن العدد الفعلي هو بالملايين. وارتأى أحد العاملين في منظمة للمجتمع المحلي وجود حوالي 450,000 لاجئاً سورياً في القاهرة فقط، وهذا الرقم يعادل ثلاثة أضعاف الرقم الرسمي لمصر بأسرها[16].

واستقرت معظم العائلات السورية التي فرّت من حمص في دمياط، في حين تقيم العائلات التي أتت من حلب وريف دمشق في الإسكندرية، وتعيش العائلات من دمشق في مدينة ستة أكتوبر بالقرب من القاهرة[17].

ومصر واحدة من الدول القليلة في المنطقة العربية التي هي طرف في اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين، بعد أن انضمت إلى الاتفاقية في أيار/مايو 1981[18]. وتقدّم الدولة خدمات التعليم والرعاية الصحية لجميع اللاجئين على قدم المساواة مع المصريين[19]. بيد أن لديها تحفظات على المواد 20 و22(1) و23 و24 التي تنص على معاملة اللاجئين معاملة متساوية مع المواطنين. وتشير حكومة مصر إلى أنها أبدت هذه التحفظات العامة «لتجنب أي عقبات قد تؤثر على السلطة التقديرية لمصر في منح الامتيازات للاجئين على أساس كل حالة على حدة»[20]. ومن المؤكد أن تطبيق هذا البند واضح في القطاع الاقتصادي حيث من الصعب على اللاجئين المشاركة في سوق العمل الرسمي، ويجب على أصحاب العمل ضمان امتلاك اللاجئين لمؤهلات أفضل من المصريين للتمكن من توظيفهم[21].

وتلتزم الحكومة المصرية بمبدأ عدم الإعادة القسرية[22]. وفُرض على السوريين شرط الحصول على تأشيرة لدخول مصر في عام 2013، لكن السلطات المصرية لا تزال تسمح لعدد صغير من اللاجئين السوريين بدخول البلاد، خاصة على أساس لم شمل الأسرة. وتسمح الحكومة المصرية للاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتنظيم إقامتهم وتمنحهم تصاريح إقامة قابلة للتجديد تبلغ صلاحيتها ستة أشهر[23].

باء. اللاجئون السوريون في الأردن

بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين رسمياً في الأردن 675,433 شخص حتى شهر حزيران/يونيو 2022[24]. وتقدر مصادر أخرى أن عدد اللاجئين السوريين في الأردن يبلغ حوالي 1,3 مليون لاجئ، وهو تقريباً ضعف الأرقام الرسمية. ويعيش 18 في المائة فقط من جميع اللاجئين السوريين في مخيمي الزعتري والأزرق للاجئين، الواقعين في الجزء الشمالي من البلاد في محافظتي المفرق وعمّان، على التوالي. ويقيم غالبية اللاجئين السوريين في المناطق الحضرية[25].

وصل معظم اللاجئين السوريين إلى الأردن في بداية الأزمة في عام 2011. وتقدّم الحكومة الأردنية خدمات الرعاية الاجتماعية للاجئين السوريين، ويشمل ذلك الاستفادة من خدمات التعليم والرعاية الصحية، بما في ذلك الاحتياجات الصحية المتعلقة بكوفيد-19، على الرغم من أنها ليست من الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951[26].

وقد وُصف الموقف الرسمي للحكومة الأردنية في ما يتعلق بالضغط على السوريين للعودة بأنه «معتدل»، مع إقرار القيادة الأردنية بضرورة وضع تدابير تضمن السلامة والأمن قبل أن يتمكن السوريون من العودة بأمان إلى الجمهورية العربية السورية[27].

16 المرجع نفسه.
17 مقابلة أجرتها الإسكوا مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مصر.
18 خمسة بلدان في منطقة الإسكوا أطراف في اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وهي: تونس، والجزائر، وجيبوتي، والصومال، واليمن. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من دون تاريخ، أ.
19 UNHCR, 2020.
20 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من دون تاريخ، أ.
21 مقابلة أجرتها الإسكوا مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، مصر.
22 يضمن مبدأ عدم الإعادة القسرية عدم إعادة أي شخص إلى بلد يواجه فيه التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو العقوبة وغيرها من الأذى الذي لا يمكن إصلاحه. يمكن الاطلاع على مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مبدأ عدم الإعادة القسرية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، من دون تاريخ.
23 المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2020.
24 UNHCR, 2022a.
25 وفقاً لمفوضية شؤون اللاجئين، يعيش 80,000 لاجئ في مخيم الزعتري و38,000 في مخيم الأزرق. يمكن الاطلاع على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مخيمات اللاجئين، من دون تاريخ.
26 Peace Research Institute Oslo (PRIO), 2021.
27 المرجع نفسه.

جيم. اللاجئون السوريون في لبنان

يُقدّرعدد اللاجئين السوريين في لبنان بحوالي 1,5 مليون لاجئ، على الرغم من أن الأرقام الرسمية لا تتعدى 839,089 شخصاً[28]. ويستضيف لبنان أكبر عدد من اللاجئين في العالم بالنسبة لعدد سكانه[29]. فبالإضافة إلى اللاجئين السوريين، يستضيف لبنان أيضاً ما يقرب من 479,000 لاجئ فلسطيني يعيشون في 12 مخيماً مخصصاً في جميع أنحاء البلاد وفي المدن الكبيرة والمناطق الحضرية[30]. ويشكل النساء والأطفال ثلاثة أرباع اللاجئين السوريين في لبنان، وتعيش العديد من الأسر في مساكن مؤقتة، وشقق متهالكة، ومبان مهجورة[31].

لم يوقّع لبنان على اتفاقية اللاجئين لعام 1951، وبالتالي فهو ليس ملزماً بتقديم الخدمات للاجئين[32]. وتشير الحكومة إلى جميع اللاجئين على أنهم «نازحون»[33]. وتوفر المؤسسات الحكومية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الدولية والمحلية الضروريات الأساسية للاجئين، إلا أن الطلب على الخدمات أكبر بكثير مما هو متوفر.

وتدعو الحكومة اللبنانية منذ أكثر من ست سنوات إلى عودة اللاجئين إلى الجمهورية العربية السورية. وتعتبر الحكومة أن اللاجئين السوريين يشكلون عبئاً اقتصادياً على لبنان، وهو ما اشتد حدةً خلال السنوات القليلة الماضية بسبب الأزمة المالية. كما تشير إلى أن الإقامة طويلة الأجل للاجئين السوريين، ومعظمهم من المسلمين السنة، ستخلّ بالتوازن الطائفي الهش إلى حد ما في لبنان[34]. كما تخشى الحكومة اللبنانية من صعود التطرف وتهديد الأمن، بالنظر إلى ما حصل بين عامي 2013 و2017 من امتداد لأعمال العنف وما أدت إليه من اشتباكات بين الجيش اللبناني وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد، وغيرها من المخاوف الأمنية[35].

في 6 تموز/يوليو 2022، أعلن وزير المهجرين في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية أن لبنان سيبدأ في إعادة اللاجئين السوريين بمعدل 15,000 شخص شهرياً. ونددت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من مجموعات حقوق الإنسان في البلاد بهذه الخطوة باعتبارها إعادة قسرية للسوريين[36].

28 UNHCR, 2022a.
29 UNHCR, n.d. b.
30 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، من دون تاريخ.
31 UNHCR, 2018.
32 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من دون تاريخ، أ.
33 للاطلاع على قائمة المصطلحات، Lebanon and the United Nations, Lebanon Crisis Response Plan (2017-2020).
34 Refugees International, 2020.
35 المرجع نفسه؛ Karasapan, O. and S. Shah, 2021.
36 Chehayeb, 2022.

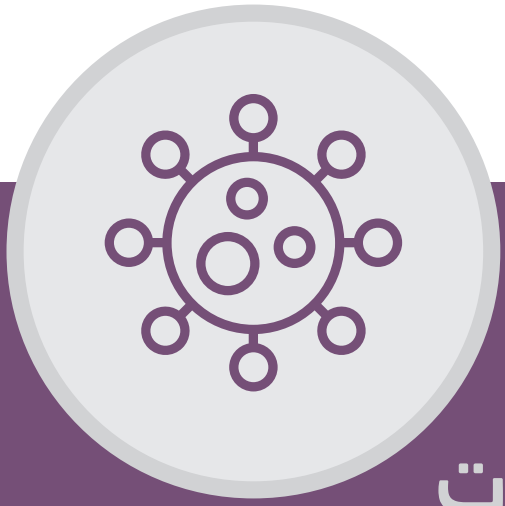

2. جائحة كوفيد-19 وهشاشة المجتمعات المضيفة في مصر والأردن ولبنان

أسفرت جائحة كوفيد-19 عن عواقب صحية واجتماعية واقتصادية وخيمة في جميع أنحاء العالم والمنطقة العربية. عكست الجائحة الفوارق بين الجنسين من نواح كثيرة، حيث تعرض عدد أكبر من النساء لخسارة وظائفهن وانخفضت رواتبهن، كما اضطلعت النساء بالمزيد من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وتعرضن للمزيد من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد أثرت هذه الصدمات بشدة على المجتمعات المضيفة في الأردن ولبنان ومصر.

ومع أن استجابة مصر لجائحة كوفيد-19 كانت أقل شدةً من استجابة البلدان المجاورة، فرضت الحكومة ساعات عمل أقصر ووضعت قيوداً على التنقل. وقد أدى ذلك إلى انقطاع دخل العديد من الفئات الأقل منعة من المصريين واللاجئين، وأسفر عن انخفاض نمو الاقتصاد المصري وزيادة البطالة. واليوم، تشهد مصر معدلات تضخم مرتفعة، حيث قفزت قفزة ضخمة من معدل 4,8 في المائة في عام 2021 إلى 12,1 في المائة في آذار/مارس 2022. كما اتخذ البنك المركزي المصري خطوات لخفض قيمة الجنيه المصري بنسبة 15 في المائة، متسبباً بزيادة أسعار العديد من السلع والخدمات الاعتيادية[37].

وفي الأردن، أثرت الجائحة على قدرة اللاجئين على الوصول إلى فرص العمل، ولم تتمكن غالبية الأسر المعيشية من تلبية احتياجاتها الأساسية. يواجه الأردن اليوم العديد من التحديات الاقتصادية الناجمة عن كوفيد-19، والتي تفاقمت بسبب العوامل الاقتصادية العالمية. وقد أدت هذه التحديات إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وزيادة الفقر والبطالة، ولا سيما بين الشباب والنساء. وتعتمد العديد من الفئات العرضة للمخاطر في المجتمعات المحلية، وخاصة اللاجئين، على المساعدات النقدية والعمل غير النظامي والعمل الموسمي[38].

وقبل عام 2021، لم يكن بإمكان اللاجئين السوريين الحصول على عمل نظامي إلا في قطاعات مختارة مفتوحة لغير الأردنيين، بما في ذلك الزراعة والبناء والتصنيع. وفي تموز/يوليو 2021، أصدرت الحكومة الأردنية تصاريح عمل شملت 62,000 لاجئ سوري، ووسعت نطاق قطاعات التوظيف لتشمل الخدمات، والمبيعات، والحرف اليدوية، والزراعة الماهرة، والحراجة، وصيد السمك، وعمالة المصانع والآلات، وغيرها من الصناعات الأساسية[39]. وفي عام 2022، أصدر الأردن نداءً للحصول على 1,3 مليار دولار لدعم اللاجئين بفرص عيش مستدامة والوصول إلى آليات الضمان الاجتماعي، إلى جانب تطوير القطاع الخاص، وتعزيز نمو الوظائف والعمل اللائق[40].

في لبنان، كان لجائحة كوفيد-19 والأزمة المالية والاقتصادية عواقب وخيمة على المجتمعات المضيفة

37 Dawoud, 2022.
38 المرجع نفسه.
39 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2022ب.
40 United Nations Development Programme (UNDP) and Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 2022.

واللاجئين. ولطالما عاشت الغالبية العظمى من اللاجئين في ظروف سيئة وبموارد محدودة حتى قبل حلول الأزمة بأبعادها المتعددة. وتفاقمت هذه الأزمة مع انفجار مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020، الذي شرّد الآلاف واستنزف المنظمات الإنسانية مما حد من قدرتها على تلبية المطالب المهولة للمجتمعات المضيفة واللاجئين.

وقد تراجع تقديم الخدمات بسبب جائحة كوفيد-19 وما أعقبها من أزمة مالية واقتصادية، مما زعزع من وضع الفئات العرضة للمخاطر من اللبنانيين، والفلسطينيين والسوريين وغيرهم من اللاجئين، وحدَّ من قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية. وسعياً منها لتخفيف بعض من هذه الأعباء، أطلقت الأمم المتحدة خطة الاستجابة لحالات الطوارئ في لبنان في آب/أغسطس 2021 لدعم 1,9 مليون شخص، بمن فيهم لبنانيون ولاجئون فلسطينيون ومهاجرون من جنسيات مختلفة. وسعت الخطة إلى جمع 383 مليون دولار، تم تمويل 47 في المائة منها بحلول نيسان/أبريل 2022[41]. وتستكمل خطة الاستجابة للطوارئ بخطة لبنان للاستجابة للأزمات، التي تلبي احتياجات اللاجئين السوريين والفلسطينيين والمجتمعات المضيفة حصراً، وتستهدف 3,2 مليون شخص. وفي حزيران/يونيو 2022، أطلقت الأطراف المعنية بخطة لبنان للاستجابة للأزمات نداءً للحصول على 3,2 مليار دولار[42].

في عام 2022، أطلقت الخطة الإقليمية لإغاثة اللاجئين المتعلقة بالجمهورية العربية السورية (3RP) نداءً للحصول على أكثر من 137 مليون دولار لتوسيع نطاق الحماية لجميع اللاجئين، بالإضافة إلى تعزيز وصولهم إلى سبل العيش، والغذاء، والسكن، والتعليم، والخدمات الصحية[43].

41 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2022ب.
42 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2022ج.
43 UNDP and UNHCR, 2022.

3. وضع اللاجئات السوريات وتجاربهن في البلدان المضيفة

ألف. اللاجئات السوريات في مصر

وفقاً للمقابلات التي أجريت مع الجهات المعنية الرئيسية، يعمل غالبية السوريين في القطاع غير النظامي، وأولئك الذين ينتمون إلى خلفيات اجتماعية واقتصادية أعلى يمتلكون ويديرون أعمالهم الخاصة، وينشط معظمهم في صناعة الأغذية. وفي حين أن معظم اللاجئات السوريات هن ربات منازل وليس لديهن خبرة سابقة في سوق العمل، بدأت بعض هؤلاء النساء أعمالاً تجارية منزلية مثل إعداد وجبات الطعام والمنتجات محلية الصنع وبيعها للجيران لكسب العيش لأنفسهن ولأسرهن. ونساء أخريات يخِطن الملابس لغيرهن من النساء السوريات ويسوّقن منتجاتهن داخل مجتمعاتهن.[44]

وتقدّم منظمات المجتمع المدني للنساء السوريات دورات التدريب المهني في القطاعات التقليدية مثل تصفيف الشعر، والخياطة، والتطريز، والحرف اليدوية، وتدعم النساء في تسويق خدماتهن ومنتجاتهن عبر الإنترنت ومن خلال جمعيات الإنتاج. غير أن عملية التسويق عبر قنوات الإنترنت اتسمت بالصعوبة خلال جائحة كوفيد-19 لأن معظم النساء واجهن صعوبات في الاتصال بالإنترنت واستخدام التكنولوجيا.

وتتعرض اللاجئات السوريات للتحرش الجسدي واللفظي والجنسي في الأماكن العامة. وتتعرض النساء السوريات للعنف الأسري من حيث القيود المفروضة على الحركة، والإساءة المعنوية والاقتصادية، وذلك على الرغم من أنهن يسجّلن أدنى مستويات إبلاغ عن العنف الأسري بين جميع اللاجئين في مصر. وبالنسبة للعنف الاقتصادي، فوصف بأنه إجبار الرجال النساء على العمل وبيع منتجاتهن في الشارع، خاصة خلال جائحة كوفيد-19. ويستمر بلا أي رادع تزويج الفتيات السوريات اليافعات حتى اللواتي لا يتجاوز عمرهم 15 و16 عاماً، وتشير الأدلة غير الموثقة إلى أن هذه المعدلات زادت خلال الجائحة.

وتقدّم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خدمات للاجئين المسجلين لديها تشمل منحاً شهرية للتعليم، ومساعدات نقدية، والحماية الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك الخدمات الصحية، والمسكن، والدعم القانوني للعنف ضد المرأة، وخدمات حماية الطفل. وتقدّم وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة المساعدة لدعم سبل العيش، بما في ذلك القسائم الغذائية والمساعدات النقدية، والتي تثبط بعض اللاجئين عن العمل، وفقاً للمقابلات التي أجريت مع نشطاء محليين.

وتوفّر منظمات المجتمع المدني التدريب المهني وأنشطة التوعية المجتمعية. ومن خلال المراكز

44 المعلومات الواردة في هذا القسم، ما لم ينص على خلاف ذلك، مستمدة بشكل أساسي من المقابلات التي أجرتها الإسكوا مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في مصر.

المجتمعية التي تديرها الحكومة، تقدّم هذه المنظمات للنساء الناجيات من العنف، واللاجئات من السوريات وغيرهن، والمجتمعات المضيفة خدمات مثل خدمات الإحالة المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، والدعم النفسي والاجتماعي، وإدارة الحالات، والمساعدة القانونية. كما أنها توفّر التوعية بالصحة الجنسية والإنجابية. كما يتلقى اللاجئون السوريون من الرجال المساعدة القانونية والدعم النفسي والاجتماعي.

وفي أيار/مايو 2021، وصلت موجة جديدة من اللاجئين السوريين إلى مصر، وجاء بعضهم للالتحاق بأسرهم بينما جاء آخرون هرباً من الظروف المتدهورة في الوطن[45].

باء. اللاجئات السوريات في الأردن

يصنف الأردن عالمياً كثاني أكبر مضيف للاجئين السوريين بعد لبنان مقارنة بعدد سكانه[46]. ويعيش حوالي 83 في المائة من اللاجئين السوريين في المناطق الحضرية وفي ظروف فقيرة، وتمثل النساء والفتيات نصف عدد اللاجئين[47]. ويعاني غالبية اللاجئين السوريين من انعدام الأمن الغذائي أو هم عرضة له، ومشاركتهم في الحياة الاقتصادية محدودة. ووضعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية خطة بعنوان خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2020-2022، وتركز الخطة على مجالات رئيسية مثل الحصول على الخدمات العامة، والصحة، والتعليم، والتمكين الاقتصادي، والحماية الاجتماعية والعدالة، بما في ذلك المساعدة القانونية وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي للنساء والأطفال[48].

وتواجه اللاجئات السوريات في الأردن تحديات قانونية واجتماعية واقتصادية، ويواجهن على وجه الخصوص حواجز تعيقهن عن الوصول إلى العمل المدفوع الأجر[49]. وتشارك ما نسبته 6 في المائة فقط من اللاجئات السوريات في القوى العاملة[50]. بالإضافة إلى ذلك، تملي الأعراف والتقاليد السورية اضطلاع الرجل بدور رب الأسرة والمسؤول مالياً عنها في حين تتولى المرأة مسؤولية تربية الأطفال والحفاظ على المنزل. وتحدّ هذه القيود الاجتماعية والثقافية من قدرة المرأة على العمل خارج المنزل والمساهمة في سبل عيش أسرتها. وأعربت بعض اللاجئات عن رغبتهن في العمل في المنزل لتجنب الاتصال بالرجال[51].

وخلال جائحة كوفيد-19، تحدثت اللاجئات السوريات عن تدني جودة الخدمات الصحية الحكومية، مشيرات إلى افتقاد الأطباء إلى الكفاءة، وانخفاض جودة الأدوية، وصعوبة الحصول على العلاج، وفي بعض الحالات، سوء المعاملة من قبل بعض مقدمي الخدمات الصحية. وتفتقر العديد من اللاجئات السوريات في الأردن إلى المعرفة بالصحة الإنجابية والجنسية، فضلاً عن ثقافتهن المحدودة على صعيد الرعاية الصحية بشكل عام، ومراحل الحياة المختلفة، والوقاية من الأمراض[52].

ويتّسم المستوى التعليمي للفتيات بين عائلات اللاجئين السوريين بانخفاضه على الرغم من توفير التعليم المجاني للاجئين السوريين في الأردن. ويرجع ذلك أساساً إلى افتقار بعض الأسر إلى الوعي بشأن أهمية تعليم الفتيات، وطول المسافة ما بين المسكن والمدرسة، والافتقار إلى وسائل النقل، حيث هذه إما مكلفة أو غير مأمونة لسفر الفتيات اليافعات بمفردهن. كما تواجه اللاجئات السوريات صعوبات متزايدة في الحصول على التعليم الجيد في الأردن نظراً لانعدام القدرة على دفع الرسوم الدراسية والافتقاد إلى الوثائق القانونية اللازمة لإجراءات القبول[53].

وأكثر أنواع العنف الذي تتعرض له اللاجئات السوريات وفقاً لما أشرن له هو العنف الجنسي، يليه الإساءة المعنوية والنفسية، والإيذاء الجسدي[54]. وأدّت تدابير الحجر الصحي المتعلقة بجائحة كوفيد-19 في الأردن إلى زيادة خطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأسرة، وواجهت النساء السوريات

45 مقابلة أجرتها الإسكوا مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مصر.
46 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2022د.
47 United Nations Population Fund (UNFPA) and Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 2021.
48 Jordan, Ministry of Planning and International Cooperation, 2020.
49 ODI, 2017.
50 UN-Women, 2017.
51 الإسكوا، 2021ج. المرجع نفسه.
52 World Refugee and Migration Council, 2020. UNFPA and UNHCR, 2015.
53 World Refugee and Migration Council, 2020.
54 UNFPA and UNHCR, 2015.

في المخيمات وغير المخيمات داخل المناطق الريفية صعوبات في الوصول إلى الخدمات والمعلومات[55].

وتوفّر الحكومة الأردنية للنساء والأطفال الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي أنظمة للحماية، والدعم النفسي، وخدمات التوعية والتمكين. ومع ذلك، قالت 83 في المائة من النساء السوريات إنهن «في كثير من الأحيان لسن على علم عن أي خدمات متاحة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي في مجتمعهن المحلي، أو لا يشعرن بالراحة في الوصول إلى هذه الخدمات بسبب الشعور بعدم الأمان أو قدرتهن المحدودة على مغادرة المنزل»[56]. وتوفر المنظمات شبه الحكومية والمنظمات غير الحكومية للمواطنات والنساء والفتيات اللاجئات الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي المساعدة القانونية المجانية، والوساطة والتمثيل أمام المحاكم، والإحالة إلى خدمات المساعدة الاجتماعية والنفسية وإعادة التأهيل، وبرامج التوعية والحصول على المعلومات.

جيم. اللاجئات السوريات في لبنان

ما من شك أن الأزمة الاقتصادية والمالية في لبنان فاقمت الأعباء المالية للعديد من العائلات السورية اللاجئة في البلاد. أثر تخفيض قيمة الليرة اللبنانية بشدة على قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية. وقالت النساء اللواتي شاركن في مناقشات مجموعات التركيز في لبنان إن نفقات المعيشة في البلاد مرتفعة للغاية. وأشارت اللاجئات السوريات إلى انقطاع الكهرباء والدواء، وتطرقت إحدى النساء إلى ضرورة تبريد ما لديها من عقار الأنسولين الذي يحتاجه ابنها، مضيفةً أن ذلك غير ممكن مع عدم توفر الكهرباء.

وقالت النساء اللاتي شاركن في مناقشات مجموعات التركيز إن الاحتياجات الطبية مثل الرعاية قبل الولادة وبعدها، فضلاً عن رعاية الصحة الإنجابية من حيث الحصول على وسائل منع الحمل ومنتجات النظافة الصحية لم تعد متاحة بسهولة كما كانت في السنوات السابقة. وأشارت اللاجئات السوريات إلى أن مفوضية شؤون اللاجئين لا تغطي سوى النفقات المتعلقة بالولادة الطبيعية؛ في حين يتعين على النساء اللاتي تتسم ولادتهن بظروف خاصة البحث عن سبل بديلة للرعاية ودفع التكاليف المترتبة على ذلك. وأشارت اللاجئات السوريات إلى الانخفاض الحاد في الخدمات التي تقدمها الأمم المتحدة، وإلى بطء هذه الخدمات غالباً، إن وجدت.

كما تأثرت النساء وأسرهن بشدة بإغلاق المدارس خلال جائحة كوفيد-19. وقالت النساء إن أطفالهن لم يتمكنوا من متابعة تعليمهم في المنزل أثناء فترة إغلاق المدارس. كما أشرن إلى عدم رضاهن عن نظام التعليم اللبناني والنهج الإقصائي لوزارة التربية والتعليم الذي كان سائداً حتى قبل جائحة كوفيد-19. فخلال الأزمة الإنسانية في عام 2011، فصلت الحكومة اللبنانية العملية التعليمية المخصصة للطلاب اللبنانيين عن تلك المخصصة للأطفال السوريين من خلال تنظيم الصفوف الدراسية للأطفال السوريين في فترة ما بعد الظهر.

وأشارت اللاجئات السوريات إلى زيادة تكاليف النقل المدرسي، حيث ذكرت امرأة أنها مضطرة لدفع أجرة الطريق لحافلتين مختلفتين لنقل أطفالها إلى مدرستين مختلفتين وفي وجهتين مختلفين. وأشارت نساء في منطقة البقاع إلى زيادة حالات التسرب المدرسي لعدم قدرة الأهل على تحمّل تكاليف النقل. وأضافت النساء اللاتي جرت مقابلتهن أن أجور المعلمين المنخفضة أثرت بعمق على حالتهم الصحية العاطفية والعقلية، مما يدفع بهم أحياناً إلى التعامل بعنف تجاه الأطفال اللاجئين. كما أضرب معلمو المدارس العامة لفترات طويلة خلال العام الدراسي، ولم يتمكن الأطفال من حضور الفصول الدراسية عبر الإنترنت بسبب ضعف الاتصال بالإنترنت، أو بسبب الافتقاد تماماً إلى اللوازم والاتصال بالإنترنت في بعض المناطق.

ويتسبب النقص في فرص العمل المتاحة للنساء بتفاقم الظروف القاسية والأعباء المالية التي تواجهها اللاجئات السوريات؛ حيث قالت امرأة في عكار: «أحصل على أجر 6,000 ليرة لبنانية في الساعة. وهذا غير كاف وغير لائق، ومعيشتي ترتبط به. فإذا لم أعمل، لن يكون لدي مكان أسكنه»[57]. وقالت امرأة أخرى في عكار إنها تعمل مقابل ألفي ليرة لبنانية في الساعة، وهي مضطرة للعمل سبع ساعات في اليوم لشراء رغيف خبز. وعلّقت العديد من النساء قائلات إنهن يشعرن بالاستغلال والتمييز ضدهن في الحصول على أجر عادل، كما يشعرن أن أصحاب العقارات يستغلونهن على صعيد إيجارات

55 UN-Women, 2020.
56 UN-Women, 2013.
57 لدى مناقشة مجموعة التركيز في أيار/مايو 2022، كان سعر الصرف حوالي 28,000 ليرة لبنانية إلى كل دولار أمريكي واحد.

السكن. وتحدثت اللاجئات السوريات في منطقة البقاع عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى زيادة التوترات بين اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة، حيث قلن إن أصحاب العقارات رفعوا الإيجارات بشكل كبير، واستخدموا خطاب الكراهية لإجبار المستأجرين على دفع الإيجار بالدولار الأمريكي.

وتسببت جائحة كوفيد-19 بزيادة حالات العنف ضد المرأة. إذ أثرت تدابير الإغلاق الشامل على النساء عاطفياً وعقلياً، وفاقم من ذلك الضغوط المالية التي كن يرزحن تحتها. وازدادت نتيجة لذلك مسؤوليات المرأة داخل المنزل وخارجه، لا سيما مع انخفاض فرص عمل الرجل، وخفض الأجور، وفي بعض الحالات، فقدان الوظائف. وذكرت النساء في منطقة البقاع تعرض اللاجئات السوريات إلى المزيد من الاستغلال الجنسي، مشيرات إلى ما يطلق عليه تسمية «خيام اللاجئات الأرامل». وأشارت نساء أخريات إلى الزيادة في زواج الأطفال كآلية للتكيّف مع الأعباء المالية وذلك على الرغم من ارتفاع مستوى الوعي بشأن هذه الممارسة الضارة.

وعلى الرغم من التحديات القاهرة التي تواجه اللاجئات السوريات في لبنان، أشارت النساء إلى تحسن الظروف والفرص خلال العامين الماضيين. حيث تحدثن عن تحولات ملموسة في أدوار الجنسين داخل المنزل مع اضطلاع الأزواج والآباء بالمزيد من المسؤوليات الأسرية خلال فترة الإغلاق. كما حصلت بعض النساء على فرص أكثر للتطوع مع المنظمات المجتمعية، والاضطلاع بأدوار قيادية في مجتمعاتهن المحلية[58].

58 مناقشات مجموعات التركيز التابعة للإسكوا، لبنان.

4. العودة إلى الوطن: خيار ليس في متناول الجميع

ألف. عودة اللاجئين السوريين، لمحة بالأرقام

تؤكد البيانات المتاحة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المعلومات المتعلقة بالعودة الرسمية منذ عام 2014 للاجئين السوريين من البلدان التابعة للخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. وتلقت المفوضية أكبر عدد من طلبات إعادة التوطين في عام 2016، وبلغ عددها حينها حوالي 75,000 طلب. وقد انخفض هذا العدد بشكل كبير على مر السنين. ففي عام 2021، انخفضت طلبات إعادة التوطين إلى 25,000 طلب، وسجّل النصف الأول من عام 2022 عدد طلبات بلغ 6000 طلباً رسمياً.[59]

وتتتبع المفوضية أيضاً العودة المنظمة ذاتياً إلى الوطن. وشهد عام 2019 أكبر موجة من العائدين، مع عودة أكثر من 94,000 شخص إلى الجمهورية العربية السورية. وانخفض هذا العدد بأكثر من النصف في عامي 2020 و2021، حيث بلغت أعداد العائدين 38,235 و35,680 بالتوالي. وبحلول مايو/أيار 2022، عاد أقل من 17,000 مواطن سوري طوعاً إلى الوطن من خلال تنظيم عودتهم ذاتياً[60].

باء. وجهات نظر اللاجئات السوريات حول العودة إلى الوطن

تحدثت اللاجئات السوريات في الأردن ولبنان بصراحة عن العودة إلى الوطن، مشيرات إلى أن العودة الطوعية إلى الجمهورية العربية السورية هي خيار للبعض، لكنها ليست في متناول الجميع. وقالت لاجئات في الأردن إنهن يأملن في العودة إلى الجمهورية العربية السورية يوماً ما، بيد أن انعدام المساءلة عن جرائم الأطراف المتحاربة جميعها لا زال يشكل بعد حقيقة صعبة ويفاقم من حدة الحالة السياسية والأمنية المعقدة أصلاً. ويزيد هذا الأمر تعقيداً المخاوف الأمنية الخاصة بالسوريين الذين غادروا الجمهورية العربية السورية خلال بداية الأزمة وعاشوا في الخارج لفترات طويلة من الزمن[61].

وذكرت اللاجئات الخوف كمانع رئيسي لعودتهن. وقالت امرأة في الكرك: «لا يزال الخوف يشكل عقبة رئيسية بسبب ما شهدناه قبل مغادرتنا سوريا، والأخبار التي نتابعها في وسائل الإعلام، وما نسمعه من أشخاص نعرفهم في سوريا. وهذا يجعل من الصعب علينا اتخاذ

59 المعلومات الواردة في هذا القسم، ما لم يُنص على خلاف ذلك، مستمدة بشكل أساسي من المقابلات التي أجرتها الإسكوا مع النساء اللاجئات السوريات في لبنان والأردن، ومن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في مصر.

60 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2022أ.

61 مناقشات مجموعات التركيز التابعة للإسكوا مع اللاجئات السوريات، الأردن.

مثل هذا القرار»[62]. ويرتبط خوف اللاجئات أيضاً بمصير المفقودين والمختفين قسراً، مما يضع ضغوطاً نفسية واجتماعية على الأسر التي لها الحق في معرفة مكان وجود أقاربها. وترتبط هذه المخاوف والتخوفات ارتباطاً مباشراً بتدابير بناء الثقة المشار إليها في قرار مجلس الأمن 2254 (2015) للمساعدة في بناء عقد اجتماعي جديد يمهد الطريق للسلام والاستقرار[63].

بعض النساء أصبحن ربات لأسرهن بعد وفاة أزواجهن أو سجنهم في الجمهورية العربية السورية. بالنسبة لهن، فإن فكرة الاضطرار إلى بدء كل شيء من جديد، والعثور على عمل، وإعالة أسرهن مالياً تمثل صعوبة إضافية عليهن التعامل معها. وفي هذا السياق علّقت امرأة من إدلب على ذلك قائلة: «لا أريد العودة لأنني لا أريد أن أبدأ من الصفر»[64]. وبالنسبة لغيرهن من النساء ممن لا زالت أسرهن أو أهلهن أو أقاربهن في صفوف النازحين داخلياً أو هاجرت إلى أماكن أخرى، من الصعب حتى البدء في التفكير في العودة من دون شبكة دعم لتسهيل عودتهن.

أما بعض النساء فقلن إنهن لن يعدن أبداً إلى الجمهورية العربية السورية، وأن أطفالهن اعتادوا على الحياة في لبنان. برزت هذه الإجابة كذلك بين النساء الشابات اللواتي نشأن كلاجئات في لبنان وليس لديهن فكرة عن الحياة في الجمهورية العربية السورية. في حين بيّنت نساء أخريات أن لبنان هو مجرد بلد عبور بالنسبة لهن، وأنهن يخططن للسفر إلى مكان آخر في المستقبل[65].

وتفيد المنظمة الدولية للهجرة بحدوث زيادة كبيرة في عمليات العودة التلقائية من لبنان، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية في لبنان[66]. إحدى النساء مثلاً أشارت إلى أن الظروف المعيشية في الجمهورية العربية السورية ولبنان متشابهة، وأنها في هذه الحالة تفضل العودة إلى الجمهورية العربية السورية. وقالت غيرها إن مجرد تلبية احتياجاتهن من الرعاية الصحية سبب كاف للعودة، حيث يمكنهن الحصول على الرعاية الصحية المجانية في الجمهورية العربية السورية، في حين قالت امرأة في عكار إنها يجب أن تدفع 25 مليون ليرة لبنانية (أي ما يعادل ألف دولار) للحصول إلى الخدمات الصحية. أما النساء الأخريات اللواتي أنجبن أطفالاً في لبنان ولم يسجلن ولادة أطفالهن في الجمهورية العربية السورية، فإن قررن العودة فلغرض وحيد هو تسجيل أطفالهن والحصول على وثائق إثبات الهوية. إذ يؤثر الافتقار إلى الوثائق الرسمية على حقوق الأطفال في الحصول على التعليم؛ والرعاية الصحية؛ وحقوق السكن والأراضي والممتلكات؛ والحصول على عمل في المستقبل. كما أن الافتقاد إلى وثائق إثبات الهوية يجعل الأطفال غير الموثقين عرضة لأن يصبحوا عديمي الجنسية[67].

تتشابه آراء اللاجئات السوريات اللواتي يعشن في الأردن ولبنان حول مسألة العودة إلى الوطن مع ما ورد من آراء من خلال المقابلات التي أجرتها الأطراف الفاعلة في مصر. إذ ينظر بعض اللاجئين السوريين إلى مصر على أنها بلد عبور يقيمون فيه بينما يستعدون للهجرة إلى أوروبا. أما اللاجئون السوريون الآخرون ممن أسسوا أعمالاً تجارية في القاهرة وغيرها من المناطق الحضرية باتت حياتهم مستقرة في مصر ويخططون للبقاء. وما كان أكثر إثارة للدهشة في مصر هو أن الأسئلة والمناقشات حول العودة إلى الوطن نادراً ما كانت تجري في جو منفتح، على عكس الحال في الأردن ولبنان.

وتشير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن مسوحات استطلاع الآراء تعقد بانتظام مع اللاجئين، حيث يتم طرح أسئلة حول العودة إلى الوطن، ولكن جميع اللاجئين السوريين تقريباً يجيبون بتردد وتوجس. وتشير المفوضية إلى أن الذكور ليس لديهم نية للعودة، وأن معظم اللاجئين السوريين في مصر يتطلبون ظروفاً سياسية واقتصادية محددة في الجمهورية العربية السورية قبل أن يبدؤوا في التفكير في العودة. وأشارت ناشطة تعمل في مصر إلى أن معظم السوريين يريدون مغادرة مصر للعودة إلى ديارهم، إذ قالت أن «الأغلبية ستعود». غير أنها أوضحت أيضاً أن معظم اللاجئين يساورهم القلق بشأن البدء من الصفر، وهم يقلقون بشأن الوصول إلى التعليم، ومكان سكنهم، وفرص العمل[68].

ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، العودة حالياً معلقة بسبب الظروف السياسية والأمنية في الجمهورية العربية السورية. غير أن المنظمة الدولية للهجرة تسهل العودة الطوعية للسوريين، لكن فقط بعد إجراءات إعادة الإدماج التي تطلع المقدمين على العودة على الظروف الحالية،

62 المرجع نفسه.
63 يمكن الاطلاع على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2254 (2015).
64 مناقشات مجموعات التركيز التابعة للإسكوا مع اللاجئات السوريات، لبنان.
65 المرجع نفسه.
66 مقابلة أجرتها الإسكوا مع المنظمة الدولية للهجرة، مصر.
67 German Institute for Global and Area Studies (GIGA), 2021.
68 مقابلة الإسكوا مع ناشطة في المجتمع المدني، مصر.

وتدرس احتياجاتهم وخياراتهم من ناحية الأمن والتعليم والعمل. وتدعم المنظمة الدولية للهجرة العائدين بجلسات تدريبية قبل مغادرة البلد المضيف[69].

وركزت المناقشات المتعلقة بالعودة إلى الوطن على عدّة قضايا من بينها السلامة والأمن، والافتقار إلى الفرص الاقتصادية لتلبية الاحتياجات الأساسية، والتعليم وخدمات الرعاية الصحية. وأبرزت المناقشات أيضاً مخاوف اللاجئات الإضافية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز القانوني، وهي أمر يجعل العودة إلى الجمهورية العربية السورية شبه مستحيلة في الوقت الراهن بالنسبة للعديد من الفتيات والنساء.

«أود أن أعود، لكن عائلتي توفيت... وليس لدي من أعود إليه».
مقابلة مع لاجئة سورية تعيش في عكار في لبنان.

جيم. المخاوف المتعلقة بسلامة وأمن النساء وأسرهن

تتمحور أحد المخاوف الرئيسية للنساء السوريات اللاجئات حول سلامتهن وأمنهن وسلامة وأمن عائلاتهن. وقالت العديد من اللاجئات اللاتي شاركن في مناقشات مجموعات التركيز في الأردن ولبنان إنه في حين أن بعض مناطق الجمهورية العربية السورية آمنة، فإن مناطق أخرى، ولا سيما تلك التي ينحدرن منها أصلاً، لا تزال غير آمنة. وقالت امرأة من إدلب إن «الظروف قاسية في إدلب. والعودة ليست آمنة بعد».[70]

ومعظم النساء من هذه المناطق في حال عودتهن الطوعية إلى الوطن، لن يعدن إلى مناطقهن الأصلية التي تعرض أغلبها إلى الدمار. وهن يخشين الافتقار إلى حرية التنقل من منطقة إلى أخرى، ما قد يجعل العودة أكثر صعوبة، فضلاً عن التسبب بصعوبة إعادة إقامة الروابط مع أفراد الأسرة والأقارب والحفاظ عليها.

وترتبط السلامة والأمن كذلك ارتباطاً وثيقاً بالتجارب التي عاشتها النساء اللواتي هربن من الحرب. إذ شهد بعضهن بشكل مباشر وفاة أفراد أسرهن وتدمير منازلهن وأحيائهن وإلحاق الضرر بها. لكن العديد من النساء يؤكدن أن الضرر لم يمس فقط البنية التحتية، بل أنهن تضررن أيضاً جسدياً ونفسياً وعاطفياً، وآثار ذلك طويلة الأجل ولا زلن يختبرنها. امرأة من مدينة حمص روت أنها عاشت مذبحتين، قائلة: «لا أريد أن أتذكر الماضي»[71].

معظم النساء فكّرن ملياً كذلك في سلامة أطفالهن، ذكوراً وإناثاً. فالعديد من الأمهات تخشين أن يتم تجنيد أبنائهن قسراً في الجيش إن عادوا إلى الوطن. وتخشى غيرهن على سلامة أطفالهن من حيث التعرض للعنف والتهديد والاختطاف. وبعض النساء ذكرن أنهن يخشين أن تتعرض بناتهن للاغتصاب أو التحرّش أو الاستغلال.

دال. الافتقار إلى الضروريات الأساسية

السبب الثاني الأكثر ذكراً لتجنّب الإعادة إلى الوطن تمحور حول تدهور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية نتيجة للنزاع، حيث يتجلى ذلك في زيادة الفقر، والبطالة، والافتقار إلى تلبية الاحتياجات والخدمات الأساسية، بما في ذلك السكن والغذاء وسبل العيش. وذكرت اللاجئات السوريات في لبنان والأردن أن ليس لديهن سكن يعدن إليه، ولا إمكانية للوصول إلى فرص كسب العيش لدفع الإيجار والكهرباء والسلع الأساسية الأخرى. وبعض الضروريات غير الممكن تلبيتها تشمل وسائل الاتصال وتكاليف النقل التي تحتاجها المرأة لكي تتمكن من التنقل بحرية عبر المدن والمناطق لتلبية احتياجاتها.

ووفقاً للبنك الدولي، فإن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للأزمة كبير جداً؛ إذ انخفض بحدّة الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية، مما دفع البنك الدولي إلى إعادة تصنيف الجمهورية العربية السورية كبلد منخفض الدخل[72]. وفي عام 2020، ارتفع متوسط أسعار المواد الغذائية في الجمهورية العربية السورية بنسبة 236 في المائة. وقد تسبب انعدام الأمن

69 مقابلة أجرتها الإسكوا مع المنظمة الدولية للهجرة، مصر.
70 مناقشات مجموعات التركيز التابعة للإسكوا مع اللاجئات السوريات، لبنان.
71 المرجع نفسه.
72 World Bank, 2022.

الغذائي في لجوء الأسر إلى آليات التكيّف السلبية بما في ذلك تناول وجبات أقل وأصغر[73]. ويؤثر حالياً الفقر المدقع على أكثر من نصف سكان البلاد، ويقصد بالفقر المدقع من حيث الدخل النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار. وقد تراجعت بشكل كبير سبل العيش، والمأوى، والصحة، والتعليم، والمياه، والصرف الصحي[74].

ووجد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن أكثر من 40 في المائة من المنازل في محافظات دوما، وريف دمشق، ودير الزور، والرقة غير صالحة للسكن. والوضع مشابه في درعا وحلب وإدلب، حيث ما يصل إلى 15 في المائة من المنازل غير صالحة للسكن[75]. وأثناء الأعمال القتالية، لحقت أضرار جسيمة بستٍ من أكبر سبع شبكات لمياه الشرب في الجمهورية العربية السورية تزوّد 9,5 مليون شخص بنسبة 80 في المائة من المياه. إصلاح أنظمة المياه هذه أو استبدالها مكلف، وحتى لو توفّرت الموارد المالية، فالمواد اللازمة محدودة، والعمال المهرة القادرون على إجراء الإصلاحات والصيانة قلّة[76].

هاء. افتقاد النساء للفرص الاقتصادية

«سوريا ولبنان متشابهتان للغاية. على الأقل هنا [في لبنان]، أستأجر [منزلاً] ويمكنني العمل».

مقابلة مع لاجئة سورية تعيش في طرابلس في لبنان.

غيّر النزاع والنزوح حياة النساء السوريات بصورة جوهرية. فقبل الأزمة، كانت الغالبية العظمى من النساء اللواتي يعشن الآن كلاجئات في مصر والأردن ولبنان يؤدين أدوار تقليدية، مثل العناية بالمنزل ورعاية أسرهن. ولم تشكل النساء في الجمهورية العربية السورية سوى حوالي 22 في المائة من القوة العاملة، مقارنة بنسبة 80 في المائة من الرجال. واليوم، ترأس النساء ما يقرب من 22 في المائة من الأسر المعيشية السورية[77].

وأشارت اللاجئات السوريات في الأردن ولبنان إلى أن النزاع قد أثر على اقتصاد الجمهورية العربية السورية وعلى حياة الناس اليومية، وتحدثن بصراحة عن المصاعب الاجتماعية والاقتصادية، وسلّطن الضوء على الأعباء الإضافية التي تواجهها نساء كثيرات لدى توليهن المسؤولية الرئيسية في إعالة أسرهن. وهذه المسؤوليات الإضافية لا تقتصر على النساء اللاتي توفي أزواجهن أو فقدوا فحسب، بل تشمل أيضاً النساء اللاتي يفتقر أزواجهن إلى فرص توفير سبل العيش. وبات يتوقع من النساء اليوم تأمين سبل العيش جنباً إلى جنب مع الرجال لتخفيف أعباء ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض الأجور. وشددت النساء على أن هذه التغييرات الجذرية في حياة الناس، وخاصة بالنسبة للنساء اللواتي أصبحن هن المعيلات لأسرهن، تتطلب التفكير بحلول مبتكرة ووسائل أكثر استراتيجية تعزز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية.

وتواجه العديد من العائلات السورية في البلدان المضيفة ظروفاً معيشية قاسية وهي غير قادرة على تلبية احتياجاتها اليومية الأساسية. وقد أجبرت هذه الظروف النساء السوريات على تعلم المهارات المهنية سعياً للعثور على فرص العمل. وتقدّم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المحلية في الأردن ولبنان ومصر برامج لبناء القدرات والتدريب المهني للنساء السوريات اللاجئات والنساء العرضة للمخاطر في المجتمعات المضيفة. وتعمل غالبية النساء في القطاع غير النظامي، ويعملن إما لحسابهن الخاص أو يشاركن في برامج النقد مقابل العمل.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتشجيع مشاركة المرأة السورية في سوق العمل في مصر، لا تزال الفرص المتوفرة للاجئات السوريات محدودة لأنهن لا يملكن المهارات المهنية المطلوبة، أو لا يقدرن على الوصول إلى الأسواق، أو يفتقدن إلى شبكات الدعم المناسبة. وتؤثر معدلات الأميّة بين النساء أيضاً بشكل حاسم على آفاق العمل وفرصه المتاحة[78]. ومعظم النساء، سواء كن في الجمهورية العربية السورية أو يعشن في المجتمعات المضيفة، لا يستطعن العمل إلا في القطاع غير النظامي حيث يتقاضين أجوراً هزيلة.

73 CARE Middle East and North Africa, 2021.
74 World Bank, 2022.
75 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2022أ.
76 المرجع نفسه.
77 المرجع نفسه.
78 مقابلة الإسكوا مع ناشطة في المجتمع المدني، مصر.

وأشارت لاجئات من ريف دمشق وحمص يعشن الآن في الأردن إلى أن الزراعة كانت في السابق المصدر الرئيسي لكسب العيش. وعانى قطاع الزراعة كثيراً خلال الأزمة، وشمل ذلك تدمير البنى الأساسية مثل الآليات، والمباني، والتعاونيات والمزارع، والمرافق المستخدمة للتخزين والتصنيع، وقنوات الري والآبار[79]. وأشارت النساء إلى أهمية إدخال إصلاحات على القطاع الزراعي.

وعلى الرغم مما أشير إليه، لا تزال القدرة على العمل في المجتمعات المضيفة بالنسبة للعديد من اللاجئات تشكل حافزاً لهن على البقاء في الخارج وعدم المخاطرة بفقدان سبل العيش لدى العودة إلى الجمهورية العربية السورية. وأشارت العديد من النساء إلى أنهن يدركن الآن أهمية العمل والاستقلال المالي بعد ما مررن به من تجارب في المجتمعات المضيفة.

واو. التمييز القائم على النوع الاجتماعي

وفقا لمؤشر الفجوة بين الجنسين لعام 2021 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، تحتل الجمهورية العربية السورية المرتبة 152 من أصل 156 دولة. وعلى الرغم من إحرازها مرتبة جيدة نسبياً على صعيد التعليم (المرتبة 118) والصحة والبقاء على قيد الحياة (المرتبة 118)، فإنها تحتل مرتبة سيئة على صعيد المشاركة الاقتصادية للمرأة (المرتبة 153) والمشاركة السياسية للمرأة (المرتبة 142)[80].

وينص الدستور السوري لعام 2012 على أن المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. وتشير المادة 23 أيضاً إلى أنه يجب إتاحة الفرص للنساء للمساهمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وأن من واجب الدولة إزالة العقبات التي تقيّد مشاركة المرأة الفاعلة في مجتمعها[81].

وعلى الرغم من التزامات الحكومة بالمساواة بين الجنسين، لا تزال المرأة السورية تواجه التمييز في القانون والممارسة. إذ لا تستطيع النساء السوريات منح جنسيتهن لأزواجهن أو أطفالهن. كما لا يحظر قانون العقوبات العنف الأسري أو الاغتصاب الزوجي. ولا تزال المادة 192 من قانون العقوبات تسمح للقضاة باستخدام سلطتهم التقديرية لإصدار أحكام مخففة لما يسمى بجرائم الشرف[82]. ويفرض قانون العمل قيوداً على عمل المرأة ويحظر عليها العمل في الأعمال الضارة والشاقة[83].

وعلى الرغم من حظر زواج الأطفال، لا يزال قانون الأحوال الشخصية في الجمهورية العربية السورية يمنح القضاة سلطة تزويج الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً أو أكثر. ويُعتبر الآباء أوصياء على أطفالهم، ويمكن للأمهات طلب الوصاية من خلال موافقة القاضي. ولا يزال تعدد الزوجات مسموحاً به.

وتقول بعض النساء اللاتي طلّقن أزواجهن في لبنان ومصر إن طلاقهن غير مسجل في الجمهورية العربية السورية، وهن يخشين المخاطرة بفقدان أطفالهن إن حاولن العودة من غير وثائق ودون توثيق رسمي للطلاق. ويمنح قانون الأحوال الشخصية السوري الأمهات حضانة أطفالهن حتى سن 15 عاماً. غير أن عدم الاعتراف الرسمي بالطلاق يتسبب بعدم استقرار وضع المرأة من ناحية سلامة أطفالها ورفاههم[84].

وكثير من اللاجئات السوريات اللاتي يعشن في لبنان والأردن على وعي تام بحقوقهن القانونية، وهنّ مصرّات على عدم العودة في ظل الإطار القانوني الحالي في الجمهورية العربية السورية، حيث ذكرن أن إجراء الإصلاحات القانونية العاجلة والضرورية من بين أهم أولوياتهن.

زاي. العنف ضد المرأة والفتاة

تشير العديد من النساء إلى الشواغل المتعلقة بالسلامة والأمن على صعيد سلامتهن الجسدية. حيث يذكرن العنف ضد المرأة بوصفه أحد الموانع الرئيسية التي تردعهن عن العودة إلى الجمهورية العربية السورية. ومن بين المخاوف الرئيسية المتعلقة بالسلامة، أشارت بعض النساء إلى الاغتصاب،

79 Hassouna, 2020.
80 World Economic Forum, 2021.
81 International Labour Organization, n.d..
82 تنص المادة 192 من قانون العقوبات على تخفيض العقوبة إذا تبين للقاضي أن الدافع كان "مشرّفاً". ESCWA, UNFPA, UN-Women and UNDP, 2019.
83 المرجع نفسه.
84 مناقشات مجموعات تركيز الإسكوا مع لاجئات سوريات في لبنان، ومقابلات مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في مصر.

والممارسات الاستغلالية، واختطاف النساء والفتيات. وبينت النساء أن العنف الجنسي كان يحدث قبل الأزمة، ولكن أشكالاً جديدة من العنف الجنسي أصبحت سمة بارزة من سمات النزاع[85]. وعبّرت نساء من حمص وحماة وإدلب عن مخاوفهن بشأن إمكانية تعرض أطفالهن الإناث إلى عمليات الاختطاف، كما ذكرن أن زواج الأطفال يشكل أحد المخاطر الكبيرة المرتبطة بالعودة.

وقالت لاجئات سوريات إنهن تعرضن للعنف الأسري، والزواج القسري، والحمل القسري. وأشارت النساء من المناطق الريفية إلى العنف الاقتصادي كشاغل رئيسي، وأضفن أن الفرص المتاحة للمرأة للعمل محدودة، باستثناء قطاع الزراعة. فبعض النساء لم يتلقين قط أجراً عن العمل؛ حيث يحصل رب الأسرة الذكر على معظم الأجور[86].

كما ذكرت اللاجئات السوريات التحديات المتعلقة بإمكانية اللجوء إلى القضاء، مشيرات إلى تزعزع ثقتهن في آليات إنفاذ القانون لمعاقبة مرتكبي العنف والتماس الإنصاف للنساء الناجيات من العنف. وأشرن كذلك إلى افتقاد النساء الناجيات من العنف إلى البيئة الحمائية. وبعض النساء على دراية بتقديم الحكومة ومنظمات المجتمع المدني للخدمات، إلا أنهن يشرن إلى ما يعترض النساء من تحديات في سبيل الإبلاغ عن العنف، وذلك حتى في حال إبلاغ أطراف جديرة بالثقة[87]. فالخدمات غير متاحة في كل مكان، وهي محدودة للغاية في المناطق الريفية.

وأشارت النساء إلى أن طالما بقي العنف ضد المرأة دون علاج، ستظل النساء تعاني من أشكال أخرى من العنف والتحرش، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص. كما تحدثن عن شواغلهن في ما يتعلق بحماية المرأة ومنع العنف ضدها، مشيرات إلى ضعف تدابير الحماية من هذه الانتهاكات الفظيعة ضد المرأة.

حاء. القدرة على الحصول على الأراضي والممتلكات

إن قدرة المرأة على الحصول على الأراضي والممتلكات مسألة خلافية في الجمهورية العربية السورية. فطوال الأزمة، تعرضت العديد من المنازل وسجلات الأراضي والسجلات المدنية إلى التدمير، فأصبح من الصعب بشكل خاص الوصول إلى الوثائق المتعلقة بملكية الأراضي والممتلكات. ومعظم المنازل مسجلة بأسماء أزواج النساء، الذين ربما لقوا حتفهم أو ما زالوا في السجن. ووفقاً للمجلس النرويجي للاجئين، أربعة في المائة فقط من اللاجئات في الأردن ولبنان لديهن ممتلكات مسجلة بأسمائهن[88]. وتفتقد النساء إلى المعرفة الكافية بالمسائل الإدارية اللازمة لتمكينهن من استعادة الأراضي والممتلكات التي كانت ذات يوم بأسماء أزواجهن أو أقاربهن الذكور. والعملية الإدارية والقضائية مرهقة ومكلفة للغاية بالنسبة للعديد من النساء[89].

كما تحدثت النساء في الأردن ولبنان عن مخاوفهن بشأن القانون رقم 10 لعام 2018[90] الذي يسمح بإعادة إعمار مناطق جديدة في جميع أنحاء البلاد[91]. ووفقاً لهذا القانون، يجب على السلطات العقارية ودوائر سجلات الأراضي تزويد الحكومة بقائمة بمالكي العقارات في غضون فترة زمنية محددة. وأمام مالكي الأراضي والممتلكات الذين لا ترد أسماؤهم في القائمة سنة واحدة لتقديم مطالبة بالملكية والحصول على تعويض. وإذا لم تقدّم المطالبات في الوقت المحدد، تستولي الحكومة على تلك الأراضي[92].

وأشارت اللاجئات إلى أن القانون لا يأخذ في الاعتبار الأشخاص المفقودين، أو ربات الأسر، أو وجود عقبات تحول دون المطالبة بملكية الأراضي من خارج البلاد، أو حقيقة أن عدداً كبيراً من النازحين واللاجئين لا يحملون أوراقاً ثبوتية. وقالت اللاجئات أيضاً إنهن لا يعلمن أي الكيانات الحكومية مسؤولة عن توثيق ملكية الأراضي بعد الحرب[93].

وتقول بعض النساء اللواتي أجرن منازلهن للجيران إن المستأجرين باتوا يطالبون الآن بتعويض لفسخ عقد الإيجار وإخلاء العقار. وقالت امرأة في عكار: «أجرت منزلي لجارتي بكل أثاثه معتقدة أن هذا سيكون أفضل

85 مناقشات مجموعات التركيز التابعة للإسكوا مع اللاجئات السوريات، لبنان.
86 مناقشات مجموعات التركيز التابعة للإسكوا مع اللاجئات السوريات، الأردن.
87 مناقشات مجموعات التركيز التابعة للإسكوا مع لاجئات سوريات في الأردن ولبنان.
88 Tabary, Zoe, 2019.
89 مناقشات مجموعات التركيز التابعة للإسكوا مع لاجئات سوريات، لبنان.
90 الجمهورية العربية السورية، 2018.
91 مناقشات مجموعات التركيز التابعة للإسكوا مع لاجئات سوريات في الأردن ولبنان ومصر.
92 Tahrir Institute for Middle East Policy, 2018.
93 مناقشات مجموعات التركيز التابعة للإسكوا مع لاجئات سوريات في الأردن ولبنان.

من أن يأتي غرباء ويحتلوا المنزل. الآن، لا أعرف ماذا أفعل. فهي تريد تعويضاً مقابل مغادرة منزلي وأنا ببساطة ليس بمقدوري أن أدفع لها»[94]. وما هذا إلا مثال آخر على التعقيدات المرتبطة بقضية الأرض والإسكان، فضلاً عن افتقاد النساء للمعرفة اللازمة لخوض غمار العمليات القانونية والإدارية ذات العلاقة والتغلب على العقبات.

طاء. الحصول على الرعاية الصحية ورعاية الصحة الإنجابية

أشارت النساء إلى أن احتياجاتهن من الرعاية الصحية تشكل إحدى الشواغل الرئيسية بالنسبة للعودة إلى الوطن. وأشارت إحدى النساء إلى أنه لا توجد مستشفيات في إدلب وأن التنقل بين المناطق لتلقي الرعاية يكاد يكون مستحيلاً بسبب المخاطر المرتبطة بالسفر الداخلي. وقالت امرأة أخرى من مدينة حمص إن الأدوية متوفرة في بعض المناطق، لكنها باهظة الثمن. وأشار آخرون إلى الافتقار إلى خدمات الرعاية الصحية للمسنين والأطفال اليتامى، على الرغم من وجود خدمات رعاية صحية متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الإعاقات التي أُصيب بها نتيجة للأزمة.

وقد تعرضت البنية التحتية لقطاع الرعاية الصحية لأضرار جسيمة بعد أكثر من عقد من الحرب. وحتى حزيران/يونيو 2021، صُنِّفت 35 في المائة من المستشفيات المتوفرة البالغ عددها 211 مستشفى و44 في المائة من مراكز الرعاية الصحية العامة البالغ عددها 1791 بأنها متوقفة عن العمل أو تعمل جزئياً. وعلى الرغم من أن بعض المستشفيات تؤدي وظيفتها، يواجه نظام الرعاية الصحية تحديات مزمنة مثل نقص الموظفين الطبيين، وانقطاع الكهرباء، وتعطل سلسلة التوريد، والتي تؤثر جميعها على توافر الخدمات الصحية وجودتها[95]. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، غادر البلاد 50 في المائة من العاملين ذوي الخبرة في مجال الرعاية الصحية[96]. وأعربت معظم النساء عن قلقهن إزاء إمكانية الحصول على الرعاية والخدمات في مجال الصحة الإنجابية[97]. وقالت النساء إن معلوماتهن ودرجة وعيهن قليلة في ما يتعلق بمسائل الصحة الإنجابية بدءاً من مرحلة الطفولة، وطوال فترة شبابهن، وقبل الزواج وبعده. كما ذكرن أن معلوماتهن حول خدمات الرعاية الصحية قبل الولادة وبعدها قليلة أيضاً. وأشارت النساء كذلك إلى تجريم استخدام وسائل منع الحمل وفقاً للمادتين 523 و524 من قانون العقوبات السوري.

ياء. نظام تعليمي متصدع

يشكل الأطفال حوالي 40 في المائة من سكان الجمهورية العربية السورية[98]. ويبلغ عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس حوالي 1,75 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 5 و17 عاماً، وأكثر من 1,35 مليون طفل معرضون لخطر التسرب من المدرسة. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة 2,7 مليون طفل متسربين من المدارس في البلدان المضيفة[99]. ويواجه الأطفال النازحون داخلياً واللاجئون الذين لم يلتحقوا بالمدرسة أو تسربوا منها عقبات في العودة إلى المدرسة والتكيف مع بيئة جديدة. وستواجه الفتيات اللاتي تسربن أيضاً من المدرسة صعوبة في مواصلة تعليمهن وقبولهن في مؤسسات التعليم العالي. وتشعر العديد من الفتيات والنساء بالقلق من أن الشهادات المدرسية والجامعية التي حصلن عليها في الخارج لن تعترف بها الدولة السورية.

إن ما يزيد على عقد من الزمان منذ اندلاع الحرب في الجمهورية العربية السورية أسفر عن تعرض نظام التعليم لتصدع كبير، وهو يعاني من نقص حاد في الموارد، مما يحد من حصول الأطفال على الخدمات التعليمية بانتظام. وقد تضرر العديد من المباني المدرسية أو دُمِّر. واستُخدمت مدرسة واحدة من كل ثلاث مدارس كملجأ لإيواء الأسر النازحة، بينما استُخدمت مدارس أخرى كمنشآت عسكرية[100]. وقد غادر عشرات الآلاف من المعلمين قطاع التعليم، مما ترك فجوة كبيرة في مهارات ومؤهلات من تبقى من معلمين. وفي واقع الأمر، أتت الأزمة بتحديات جديدة تتعلق بالاحتياجات النفسية والاجتماعية للأطفال. وتتطلب تهيئة موظفي المدارس على كيفية التعامل مع الحقائق الجديدة للأطفال دعماً كبيراً.

94 مناقشات مجموعات التركيز التابعة للإسكوا مع لاجئات سوريات، لبنان.
95 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2022أ.
96 World Health Organization (WHO), 2022.
97 المرجع نفسه.
98 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2018.
99 No Lost Generation, n.d.
100 Gavlak, 2021.

وفي جميع المحافظات، تعاني المدارس من الاكتظاظ وتفتقر إلى الأساسيات مثل الأثاث، والمياه الجارية، والكهرباء. وثمة تفاوتات كبيرة في التعليم بين المدن والمناطق الريفية، فضلاً عن استخدام مناهج تعليمية مختلفة بحيث لا يتم الاعتراف ببعض الشهادات. وأقل من نصف الأسر التي لديها أطفال في المدرسة تعتقد أن أطفالها تتلقى تعليماً كافياً. في حين أخرجت أسر أخرى أطفالها من المدرسة للمساعدة في إعالة الأسرة اقتصادياً.

وفي العديد من المناطق الريفية، تعزز الأدوار التقليدية للجنسين أوجه عدم المساواة وتتسبب باعتراض الأهل على تعليم بناتهم. وأشارت اللاجئات إلى ضرورة إيلاء عناية خاصة للتشجيع على تعليم الفتيات، ولا سيما في المناطق الريفية. حيث ذكرن أن تعليم الفتيات يؤثر على مشاركتهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في وقت لاحق من حياتهن. ويزيد الافتقار إلى التعليم من خطر تعرض الفتيات للعنف وزواج الأطفال[101].

رفضت اللاجئات السوريات اللاتي تمت مقابلتهن في البقاع بالإجماع الإعادة إلى الوطن وفكرة العودة في نهاية المطاف إلى الجمهورية العربية السورية، حيث أوردن مخاوفهن باختصار على النحو التالي:

- الحالة الأمنية والاقتصادية في الجمهورية العربية السورية.
- الخوف من التجنيد الإجباري للذكور.
- الافتقاد إلى الضمانات للعودة الآمنة للاجئين.
- فقدان الأقارب أو اختفاؤهم خلال ما سبق من سنوات.
- التحولات الديموغرافية في بعض المدن والقرى بعد أن باتت مأهولة بالغرباء.
- ضعف سبل حماية المرأة في الجمهورية العربية السورية.
- رفض النساء للممارسات التقليدية والثقافية بعد معرفة حقوقهن وتجربة العيش في بيئة مختلفة.
- ضعف الشعور بالانتماء بعد حياة اللجوء.
- فقدان معظم الأسر لمنازلها.
- الخوف من التعرض للانتقام بسبب الخلافات الشخصية والسياسية.
- عدم انتهاء الصراع بعد، والافتقاد إلى الثقة في الحلول السياسية.
- الخوف من التعرض إلى النبذ أو إلى المواقف السلبية تجاه اللاجئين من قبل أولئك الذين بقوا في الجمهورية العربية السورية.
- الخوف من التوترات الطائفية والتمييز على أساس الطائفة الدينية والمناطق، وخاصة في المناطق التي شهدت أشد حالات النزاع حدة.
- ضعف المجتمع المدني، مع محدودية الموارد اللازمة لتوفير الاحتياجات الأساسية وخدمات الحماية للمرأة.

كاف.النساء المسنات

النساء المسنات فئة سكانية عرضة للمخاطر، ويحتجن إلى دعم كبير، سواء كلاجئات في البلدان المضيفة، أو كنازحات داخلياً أو مقيمات في الجمهورية العربية السورية. ويفوق عدد النساء المسنات اللاتي فقدن أزواجهن عدد الرجال الأرامل بكثير، وهن يواجهن تحديات كبيرة تتعلق بالمعايير الاجتماعية والثقافية التي تفترض زواج الأرامل الذكور من جديد، في حين تتوقع من الأرامل الإناث رعاية أسرهن والاعتناء بعائلاتهن.

ومعظم الرجال المسنين متعلمون مقارنة بالنساء المسنات اللواتي لم تتح لهن الفرص لمواصلة تعليمهن. وفي مناطق كثيرة من الجمهورية العربية السورية، لا تشجع الأسر أطفالها الإناث على مواصلة الدراسة. والرجال المسنون ينعمون بالمزيد من الاستقرار المالي مقارنة بالنساء المسنات، حيث أن الرجال أكثر حظاً في الاستفادة من فرص العمل مقارنة بالنساء، فضلاً عن أن أفراد الأسرة الذكور عموماً هم المعيلون الرئيسيون ويتوقع منهم أن يعملوا. والعديد من النساء المسنات أنجبن ما بين خمسة وتسعة أطفال، وغالباً على التوالي، مما أثر سلباً على صحتهن البدنية مع تقدمهن في العمر، وعرّضهن لأمراض من بينها هشاشة العظام.

وخلال الأزمة في الجمهورية العربية السورية، نادراً ما راعت جهود الإغاثة والإنعاش احتياجات كبار السن، بما في ذلك الخدمات الأساسية مثل التغذية والدواء. وبالإضافة إلى ذلك، يضطر بعض المسنين إلى تحمّل عبء توفير الدعم المالي والنفسي والاجتماعي لأسرهم في غياب أي دعم مالي أو نفسي أو اجتماعي منهجي.

101 مناقشات مجموعات التركيز التابعة للإسكوا مع لاجئات سوريات في الأردن ولبنان.

وينبغي تزويد كبار السن، بمن فيهم النساء المسنات، بالخدمات الأساسية، بما في ذلك أدوية الأمراض المزمنة، بالإضافة إلى إيلاء اعتبار خاص لاحتياجاتهم الصحية واحتياجاتهم النفسية والاجتماعية[102].

لام. النساء ذوات الإعاقة

تعرِّف اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة لسنة 2006 الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بأنهم «كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعّالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين»[103]. يعاني ما يقرب من أربعة ملايين شخص في الجمهورية العربية السورية ممن تزيد أعمارهم عن 12 عاماً أو أكثر من نوع من الإعاقة الوظيفية، والتي تعرف بأنها ضعف أو صعوبة في الحركة، أو السمع، أو الرؤية، أو الإدراك، أو التواصل، أو الرعاية الذاتية[104]. ويشمل ذلك 26 في المائة من السكان، و25 في المائة من العائدين، و29 في المائة من النازحين داخلياً[105]. ويعاني 28 في المائة من الذكور من إعاقة مقابل 25 في المائة من الإناث. وعلاوة على ذلك، تعاني 20 في المائة من النساء الأرامل من إعاقة، مقارنة بنسبة 4 في المائة فقط من الرجال الأرامل[106].

ووجدت دراسة أجريت عام 2018 حول الإعاقة في لبنان أن أكثر من 22 في المائة من اللاجئين السوريين في لبنان الذين تزيد أعمارهم عن عامين هم من ذوي الإعاقة. وعند توزيع هذه النسبة حسب الجنس، يتبين أن 21,4 في المائة من اللاجئات هم من ذوات الاحتياجات الخاصة مقابل 23,9 في المائة من اللاجئين الرجال. ووجدت دراسة حديثة أجريت في الأردن في عام 2019 أن 22,9 في المائة من اللاجئين السوريين الذين شملهم الاستطلاع الذين تزيد أعمارهم عن عامين يعانون من إعاقات. ويعيش حوالي 14 في المائة من هؤلاء في مخيم الأزرق، و23 في المائة في إربد، و30 في المائة في مخيم الزعتري. وحوالي 24 في المائة من اللاجئات من ذوات الاحتياجات الخاصة، مقارنة بنسبة 22 في المائة من الذكور[107].

ووفقاً لمفوضية النساء اللاجئات، يواجه الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة أوجه ضعف مختلفة يعززها نوع إعاقتهم، وجنسهم، وقدرتهم على الوصول إلى التعليم والموارد. ومن المرجح أن تتعرض النساء والفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة للعنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي، في حين أن الرجال والفتيان ذوي الاحتياجات الخاصة قد يواجهون مزيداً من المضايقات الجسدية أو النفسية[108].

وفي أماكن النزوح، تواجه النساء والفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة عقبات إضافية في الوصول إلى الخدمات الأساسية بسبب العوامل المتعلقة ببيئتهن وحواجز التواصل. ونادراً ما تراعى وجهات نظرهن بشأن احتياجاتهن وشواغلهن، وكثيراً ما يستبعدن من المشاركة في تخطيط البرامج. ونتيجة لذلك، تتوفر لهن فرص أقل للحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية الإنجابية، فضلاً عن برامج الوقاية والاستجابة المتصلة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي[109].

102 تستند هذه المعلومات إلى بحوث مكتبية أوليّة أجرتها الإسكوا لوضع موجز للسياسات بشأن احتياجات المسنين من الرجال والنساء المرتبطة بالعودة إلى الوطن.
103 18 دولة من أصل 22 دولة عضو في الإسكوا أطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث صدقت عليها الأردن ومصر في عام 2008، وصدقت عليها الجمهورية العربية السورية في عام 2009. وقع لبنان على الاتفاقية في عام 2007 لكنه لم يصدق عليها بعد. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، من دون تاريخ.
104 United Nations Humanitarian Needs Assessment Programme (HNAP), 2020.
105 المرجع نفسه.
106 المرجع نفسه.
107 Australia, Department of Foreign Affairs and Trade, 2018.
108 Women's Refugee Commission, 2020.
109 المرجع نفسه.

5. الخلاصة والتوصيات

ألف. الخلاصة

دخلت الأزمة في الجمهورية العربية السورية عامها الثاني عشر، مخلّفةً الملايين من النازحين داخلياً ومن اللاجئين في البلدان المضيفة المجاورة. ولم تقتصر الحال على ما تسبب به عقد من الصراع من أضرار ودمار فحسب، بل تفاقمت بسبب الأزمة الاقتصادية، وجائحة كوفيد-19، والتدابير القسرية الانفرادية التي أدّت إلى ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية وحدّت بشدة من قدرة وصول الناس إلى سبل العيش والسلع الأساسية. وتضيف هذه البيئة الهشة وغير المستقرة مزيداً من الأعباء على النساء، ولا سيما ربّات الأسر والفئات السكانية الأخرى العرضة للمخاطر، بمن فيهم النساء المسنات والمعوقات.

وتعيش اللاجئات السوريات في الأردن ولبنان ومصر ظروفاً متشابهة، حيث فرص العمل محدودة، وحيث يواجهن مشقات في الوصول إلى سبل العيش والاحتياجات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. وتجري نقاشات حول ما تحتاج إليه النساء للعودة الطوعية إلى الوطن، حيث تعبّر بعض النساء عن رغبتهن في العودة فقط لتسجيل أطفالهن كسوريين والحصول على الرعاية الصحية. وترفض غالبية اللاجئات السوريات بإصرار العودة الطوعية إلى الوطن ما لم تتم معالجة شواغلهن وتلبية احتياجاتهن الخاصة بهن كنساء وفتيات، وتهيئة بيئة مؤاتية لعودتهن في نهاية المطاف إلى الجمهورية العربية السورية.

باء. التوصيات

يسلّط هذا القسم الضوء على التوصيات الرئيسية المتصلة باحتياجات المرأة وشواغلها في ما يتعلق بعودتها في نهاية المطاف إلى الجمهورية العربية السورية. وتستند هذه التوصيات إلى النقاشات التي عبّرت النساء من خلالها عن رغبتهن في توفير بيئة تمكينية، وتهيئة الظروف اللازمة لتيسير عودتهن الطوعية إلى الوطن.

1

تسريع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي لإنهاء الأزمة

- تعزيز جهود المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية من أجل وحدة الجمهورية العربية السورية، وخلوها من الطائفية وجميع أشكال التمييز.
- ضمان حدوث تحوّل سياسي مستدام يستند إلى قرار مجلس الأمن 2254 ويضمن ثقافة الديمقراطية وسيادة القانون والمساءلة والمساواة، مع إيلاء اهتمام خاص لدور المرأة، على النحو الذي دعا إليه قرار مجلس الأمن 1325.

2

ضمان العودة إلى السلامة والأمن وتعزيز سيادة القانون

- الالتزام بإعمال حقوق الإنسان لجميع المدنيين، وحقوق النساء والفتيات.
- وضع أطر زمنية وحدود عمرية للتجنيد في الجيش.
- وضع الضمانات لحقوق الإنسان الأساسية والأمن المادي لجميع المواطنين والالتزام بها لتسهيل العودة الآمنة للاجئين.
- استعادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وتقديمها، بما في ذلك المياه والغذاء والمأوى والخدمات الصحية، تلبية لاحتياجات المواطنين الأساسية.
- وضع وتنفيذ خطة للإغاثة والإنعاش تولي اهتماماً خاصاً للاحتياجات المحددة الخاصة بالرجال والنساء والفتيان والفتيات.
- ضمان حصول المواطنين على خدمات إعادة التأهيل البدني والعقلي.

3

إحراز تقدّم في القضاء على التمييز والعنف القائمين على النوع الاجتماعي

- تعديل التشريعات لضمان المساواة بين الجنسين، بما في ذلك في قانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، وقانون العمل، وقانون الجنسية.
- اعتماد وتنفيذ قانون لحماية المرأة من جميع أشكال العنف في المجالين الخاص والعام، بما في ذلك سنّ قانون بشأن التحرش الجنسي.
- ضمان تنفيذ القانون الذي يحظر زواج الأطفال والزواج القسري، من دون إمكانية إجراء استثناءات.
- تنفيذ سياسات لمعالجة العواقب الوخيمة لزواج الأطفال على الفتيات والنساء ومجتمعاتهن المحلية.
- وضع استراتيجيات وسياسات وطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة.
- زيادة الوعي بحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، بما في ذلك الحق في العيش في مأمن من العنف والاستغلال.
- ضمان قيام المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بتقديم الخدمات للنساء الناجيات من العنف، بما في ذلك الخطوط الساخنة على مدار 24 ساعة، والملاجئ، والدعم النفسي الاجتماعي، وبرامج التمكين.
- بناء قدرات الشرطة والنظام القضائي والعاملين في مجال الرعاية الصحية للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي بأسلوب ملائم وبروح من التعاون.

4

دعم تمثيل المرأة ومشاركتها في صنع القرار

- زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها في عمليات صنع القرار على جميع المستويات المحلية والوطنية، بما في ذلك في خطط وبرامج الإغاثة والإنعاش.
- اعتماد تدابير خاصة مؤقتة مثل نظام الحصص لتسهيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة.
- تقديم الدعم للنساء الأعضاء في اللجنة الدستورية وضمان إدراج أحكام تنص على المساواة بين الجنسين في الدستور الجديد.
- دعم منظمات المجتمع المدني النسائية.

5

زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة ومشاركتها في توفير سبل العيش

- ضمان قدرة المرأة على الوصول إلى سوق العمل والاستفادة من الفرص الاقتصادية على قدم المساواة مع الرجل.
- تحسين وتيسير حصول رائدات الأعمال على القروض.
- بناء قدرات المرأة لتمكينها من الحصول على الوظائف المخصصة للعمالة الماهرة، وتحسين إلمام المرأة بالأمور المالية.
- رفع مستوى الوعي بأهمية مشاركة المرأة في الاقتصاد ومساهمتها المالية في أسرتها ومجتمعها.
- تعديل القانون لتمديد إجازة الأمومة وتوفير خدمات رعاية الأطفال للنساء العاملات.

6

تسهيل إمكانية حصول المرأة على الأرض والسكن

- اعتماد قانون يحمي الممتلكات من مصادرتها والاستيلاء عليها.
- تقديم تعويضات عن فقدان المنازل أو تدميرها.
- رفع مستوى الوعي لدى النساء بحقوق الأرض والملكية، وتيسير الإجراءات الإدارية التي عليهن القيام بها للمطالبة بأراضيهن وممتلكاتهن.

7

حماية صحة المرأة وتوفير إمكانية الحصول على رعاية الصحة الإنجابية

- إعادة بناء البنية التحتية لخدمات الرعاية الصحية، وضمان توافر الخدمات في المستشفيات الحكومية والخاصة ومرافق الرعاية الصحية الأولية.
- ضمان توافر الإمدادات الطبية والأدوية وإمكانية الحصول عليها، وخاصة بالنسبة للأمراض المزمنة.
- ضمان توافر الرعاية الصحية وخدمات رعاية الصحة الإنجابية وبالمجان، فضلاً عن توافر الطبيبات.
- توفير خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للمرأة وكافة شرائح المجتمع.

8

تحسين إلمام النساء بالقراءة وتشجيع تعليم الفتيات

- إعادة بناء المدارس وضمان وجود البنية التحتية الكافية والإمدادات الأساسية مثل المياه الجارية والكهرباء.
- إنفاذ التعليم الإلزامي وتشجيع الفتيات على الذهاب إلى المدرسة ومواصلة دراستهن وخاصة في المناطق الريفية.
- تطوير المناهج التعليمية لتعزيز التحصيل العلمي للأطفال.
- الاعتراف بالشهادات المدرسية والجامعية الصادرة في البلدان المضيفة.
- وضع برامج لمعالجة الأمية بين النساء، وخاصة للنساء المحرومات والعرضة للمخاطر.
- ضمان إمكانية مواصلة الأطفال الذين تسربوا من المدرسة أثناء وجودهم في البلدان المضيفة لدراستهم.

9

إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء الريفيات، والنساء المسنات، وربات الأسر، والنساء ذوات الإعاقة

- ضمان إيلاء اعتبارات خاصة للنساء الريفيات، والمسنات، وربات الأسر، والنساء ذوات الاحتياجات الخاصة للوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم.
- تسهيل إمكانية حصول هؤلاء النساء على سبل العيش وفرص العمل.
- إيلاء اهتمام خاص لجميع أنواع الإساءة والاستغلال والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتصدي لها على وجه السرعة.

المراجع

مركز جسور للدراسات (2021)، خريطة السيطرة العسكرية في سورية نهاية 2021 وبداية 2022، 24 كانون الأول/ديسمبر.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (1985)، اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، "العودة الطوعية"، الدورة الأربعون، وثيقة رقم 12أ (Add.1/12/A/40).

_____ (2022ب)، الأردن يصدر عدداً قياسياً من تصاريح العمل للاجئين السوريين، 25 كانون الثاني/يناير.

_____ (2022ج)، خطة الاستجابة للأزمة في لبنان.

_____ (من دون تاريخ أ)، الدول الأطراف في اتفاقية عام 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين، مع التحفظات والإعلانات.

الجمهورية العربية السورية (2018)، القانون رقم 10 لعام 2018.

الأمم المتحدة (2022)، خطة الاستجابة للأزمة في لبنان، لبنان، حزيران/يونيو.

دارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، من دون تاريخ، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2020، سوريا: بعد ثماني سنوات من الحرب.

_____ (2021أ) اللاجئات السوريات في لبنان.

_____ (2021ب) اللاجئات السوريات في الأردن.

_____ (2021ج) اللاجئات السوريات في الأردن: أوضاعهن الاجتماعية والقانونية واحتياجاتهن التنموية.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، (2022أ)، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية: الجمهورية العربية السورية.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2018) سوريا: أهي أخطر مكان لسلامة الأطفال؟ 16 آذار/مارس.

_____ (2021)، تحديث شفهي عن حجم الوفيات المرتبطة بالنزاع في الجمهورية العربية السورية.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، من دون تاريخ.

Australia, Department of Foreign Affairs and Trade (2018), Removing Barriers: The Path towards Inclusive Access - Disability Assessment among Syrian Refugees in Jordan and Lebanon, July.

CARE International UK (2020), Understanding Resilience: Perspectives from Syrians.

CARE Middle East and North Africa (2021), "If we don't work, we don't eat": Syrian Women Face Worrying Food Insecurity Levels a Decade into the Conflict, February.

Chehayeb, Kareem (2022), Lebanon hopes to repatriate Syrian refugees within months, *AP News*, 6 July.

Dawoud, Khaled (2022), A sharp rise in inflation forces Egyptians to cut expenses, *Middle East Institute*, 25 April.

Gavlak, Dale (2021), UNICEF, Aid Organizations Urge More Humanitarian Help as Decade of Conflict Takes Toll on Syrians, VOA News.

GBV Area Of Responsibility, Whole of Syria (2022), Gender-Based Violence Prevention and Response to Older Women In the Whole of Syria, February.

German Institute for Global and Area Studies (GIGA) (2021), "The Right to Have Rights": Legal Identity Documentation in the Syrian Civil War.

Hajjar, Marwan, and Ghassan, Abu-Sittah (2021), The multidimensional burden of COVID-19 on Syrian refugees in Lebanon, *Journal of Global Health,* 31 August.

Hassouna, Jake (2020), The reverberating effects of explosive violence on agriculture in Syria, Action on Armed Violence, 2 July.

International Labour Organization (n.d.), The Syrian Arab Republic Constitution of 2012. NATLEX Database of national labour, social security and related human rights legislation.

Jordan, Ministry of Planning and International Cooperation (2020), Jordan Response Plan for the Syria Crisis 2020-2022.

Karasapan, Omer, and Shah, Sajjad, (2021) Why Syrian refugees in Lebanon are a crisis within a crisis, *Brookings,* 15 September.

No Lost Generation (n.d.). Education.

Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (2018), UNHCR Lebanon: Who We Are and What We Do.

_____ (2020) Egypt: 3RP Regional Refugee & Resilience Plan in Response to the Syria Crisis 2020.

_____ (2022a) Syria Regional Refugee Response: Durable Solutions, Operational Data Portal. Accessed 10 October 2022.

_____ (n.d. b), UNHCR Lebanon at a glance.

Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), United Nations Children's Fund (UNICEF) and World Food Programme (WFP) (2022), VASYR 2021 - Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon.

ODI (2017), Syrian Refugee Women in Jordan and Their Opportunities in the Gig Economy, 13 September.

PAX for Peace (2019), Legal Obstacles to Housing, Land and Property Rights in Syria, March.

_____ (2021), Syrian refugees in Lebanon hugely impacted by ongoing economic and COVID-19 crises, 3 February.

Peace Research Institute Oslo (PRIO) Middle East Centre (2021), Irresolvable Dilemmas? The Prospects for Repatriation for Syrian Refugees.

Refugees International (2020), Lebanon at a Crossroads: Growing Uncertainty for Syrian Refugees.

Tabary, Zoe (2019), No documents, no home: "desperate" Syrian mothers turn to child marriage, Reuters, 28 March.

Tahrir Institute for Middle East Policy (2018), Law No. 10 of 2018: Housing, Land and Property, 12 October.

United Nations, Meetings Coverage and Press Releases (2022), Warning 'future looks bleak' for Syrians living through twelfth year of crisis, top United Nations officials urge more resources. Focus on Conflict, 26 April.

United Nations Development Programme (UNDP) and Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2022) Regional Refugee and Resilience Plan, Regional Strategic Overview 2022.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), United Nations Population Fund (UNFPA), UN-Women and United Nations Development Programme (UNDP) (2019), Syria: Gender Justice & The Law.

United Nations Humanitarian Needs Assessment Programme (HNAP) (2020), Disability: Prevalence and Impact, Syrian Arab Republic.

United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (2020), Correspondence from the Permanent Mission of Egypt to the United Nations Office, the WTO, and other International Organizations.

UN-Women (2013) Inter-Agency Assessment: Gender-Based Violence and Child Protection among Syrian refugees in Jordan, with a focus on Early Marriage.

_____ (2017) Women Working: Jordanian and n Refugee Women's Labour Force Participation and Attitudes Towards Employment.

_____ (2020), Rapid Assessment on the Impacts of COVID-19: Jordan.

United Nations Populations Fund (UNFPA) and GBV Area Of Responsibility (2022), Voices from Syria 2022.

United Nations Population Fund (UNFPA) and Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2021), Gender Based Violence Sub Working Group Jordan - Terms of Reference.

_____ (2015) Jordan: Gender-Based Violence Information Management System (GBVIMS) Mid-Year Report 2015.

Vision of Humanity (2022), 2022 Global Peace Index.

Women's International League for Peace and Freedom (WILPF) (n.d.), Resolution Texts and Translations.

Women's Refugee Commission (2020), Strengthening Networks of Women with Disabilities.

World Bank (2022), Macro Poverty Outlook: Syrian Arab Republic.

World Economic Forum (2021), Global Gender Gap Report.

World Health Organization (WHO) (2022), Primary Healthcare Factsheet, 2022.

World Refugee and Migration Council (2020), Impact of COVID-19 on Syrian Refugees in Jordan from the Refugee Perspective, November.

تستعرض هذه الورقة الفنيّة بعض التحديات التي تواجه اللاجئات السوريات في أعقاب جائحة كوفيد-19 العالمية، والتحديات التي تواجهها المجتمعات المضيفة في مصر والأردن ولبنان. وتسعى هذه الورقة أيضاً إلى فهم أفضل لوجهات نظرهن بشأن العودة الطوعية إلى الوطن، وفهم شواغلهن واحتياجاتهن وأولوياتهن إن رغبن في العودة إلى الجمهورية العربية السورية. وتتضمن هذه الورقة توصيات في مجال السياسة العامة موجهة إلى حكومة الجمهورية العربية السورية للاسترشاد بها لدى إعداد الأحكام ذات العلاقة بالمساواة بين الجنسين وتعميمها في سياسات وبرامج التعافي المبكر وإعادة الإعمار.

22-00956